الأمم المتحدة

A/C.1/68/PV.14

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **١٤**

الثلاثاء، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد الدباشي. . . . . (ليبيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد نيكوليتش (الجبل الأسود).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

بنود جدول الأعمال ٨٩ إلى ١٠٧ (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا لبرنامج عملنا والجدول الزمني، سوف نبدأ بالاستماع إلى بيان استهلالي بشأن مجموعة بنود ”الفضاء الخارجي“. بعد ذلك، سأفسح المجال أمام المتكلمين المتبقين في إطار مجموعتي بنود ”الأسلحة النووية“ و ”آلية نزع السلاح“.

قبل المتابعة، أعطي الكلمة لأمين اللجنة كي يدلي بإعلان مقتضب.

السيد ناكانو (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ الممثلين بأنه وراء الباب في الجزء الخلفي من القاعة، يوجد موظفون من الأمانة على استعداد لقبول مقدّمين إضافيين لمشاريع القرارات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني الآن أن أرحب على هذا المنبر برئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، السيد فيكتور فاسيلييف، ممثل الاتحاد الروسي، الذي سيدلي ببيان استهلالي بشأن مجموعة بنود ”الفضاء الخارجي“.

السيد فاسيلييف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسعدني أيما سعادة أن أرى اليوم العديد من الوجوه المألوفة، نظرا لأنني عملت أساسا هنا وفي جنيف. وأود أن أرحب بأولئك الذين أعرفهم، فضلا عن الترحيب بالوجوه الجديدة في اللجنة الأولى. هناك تغييرات تحدث. وهناك أشخاص جدد، وربما أفكار جديدة أيضا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

(تكلم بالإنكليزية)

بصفتي رئيسا لفريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، يسعدني ويشرفني عظيم السعادة والشرف أن أعرض تقرير الفريق (A/68/189)، الذي اعتمد بتوافق الآراء. إن التقرير هو نتيجة دراسة أجراها ١٥ خبيرا يمثلون أوكرانيا، إيطاليا، البرازيل، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، رومانيا، سري لانكا، شيلي، الصين، فرنسا، كازاخستان، المملكة المتحدة، نيجيريا، الولايات المتحدة، وروسيا. ولكنه أيضا نتيجة المدخلات التي قدمها العديد من الدول الأخرى التي عرضت وجهات نظرها استجابة لقرارات الجمعية العامة المتعلقة بالشفافية وتدابير بناء الثقة ومباشرة إلى الفريق، فضلا عن تفاعل الفريق مع المنظمات والهيئات الدولية الأخرى مثل لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، والاتحاد الدولي للاتصالات، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وغيرها.

ولقد أجريت هذه الدراسة بعد ٢٠ عاما على نشر التقرير السابق للأمين العام في هذا الشأن (A/48/305)، وهي تُظهر تنامي اعتماد البشرية على استخدامات الفضاء والزيادة الهائلة في عدد الجهات الفاعلة في مجال أنشطة الفضاء الخارجي. ووفقا للبيانات، هناك اليوم أكثر من ١ ٠٠٠ ساتل تعمل في المدار. وثمة أكثر من ٦٠ دولة، واتحادات وكيانات حكومية تملك أو تشغّل هذه الأصول، وأصبح هناك المزيد والمزيد من الدول التي ترتاد الفضاء أو التي تزيد قدراتها والموارد المرتبطة بالفضاء.

ونوّه الفريق بالصكوك والمعاهدات الدولية القائمة التي تتعلق بالفضاء الخارجي والتي تتضمن عدة تدابير للشفافية وبناء الثقة. وفي الوقت نفسه، اتفق الخبراء على أن هناك حاجة إلى اتخاذ مزيد من التدابير بغية التصدي للتحديات المتعلقة بأنشطة الفضاء الخارجي. وفي هذا السياق، لاحظ الفريق العمل الذي يجري حاليا على عدة مسارات. وهو يشمل المناقشات التي تجري هنا في اللجنة الأولى، وقيام مؤتمر نزع السلاح بالنظر في بند جدول الأعمال ”منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي“، وعرض مشروع المعاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، والتهديد باستخدام القوة ضد الأجسام في الفضاء الخارجي أو استخدامها.

ولقد أنشأت لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية الفريق العامل المعني بالاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الفضاء الخارجي، بغية أن يقوم، في جملة أمور، بتوصية مجموعة من المبادئ التوجيهية لتعزيز سلامة أنشطة الفضاء الخارجي واستدامتها. وقدّم الاتحاد الأوروبي مشروع مدونة دولية لقواعد السلوك غير ملزمة قانونا، وأجرى مشاورات بشأن هذا الاقتراح. وتجدر الإشارة إلى هناك مبادرات قامت بها بعض الدول أو مجموعات الدول لوضع سياسات عامة بشأن عدم كونها الأولى التي تضع أسلحة في الفضاء. وأعرب الفريق عن تقديره لعمل المنظمات الدولية والإقليمية، وإسهامات المنظمات غير الحكومية في مجال تعزيز الأمن في الفضاء الخارجي.

وكنتيجة للدورات الثلاث من المناقشات المتعمقة، والعمل المكثف الذي جرى بين الدورات، خلص فريق الخبراء الحكوميين إلى وضع توصيات تتضمن سلسلة من التدابير المتعلقة بأنشطة الفضاء الخارجي. واتفق الفريق على أن التدابير المقترحة ينبغي أن تكون ذات طابع طوعي، وغير ملزمة قانونا، دون المساس بتنفيذ التدابير التي تشكل جزءا من الالتزامات القائمة للدول الأعضاء الأطراف في ترتيبات من هذا القبيل.

وتتضمن التوصيات المحددة تدابير لتعزيز الشفافية في أنشطة الفضاء الخارجي، ضمن جملة أمور، من خلال تبادل المعلومات بشأن سياسات الفضاء العامة، والاخطارات المتصلة بأنشطة الفضاء الخارجي، والحد من المخاطر، والاتصالات والزيارات التي يقام بها إلى مواقع الإطلاق الفضائية ومرافقها. وهي تشمل أيضا آليات التنسيق والتشاور بهدف تحسين

التفاعل بين المشاركين في أنشطة الفضاء الخارجي، وتوضيح المعلومات والأوضاع الملتبسة.

وأوصى فريق الخبراء الحكوميين بقيام تنسيق وتفاعل أقوى بين المشاركين في أنشطة الفضاء الخارجي، بما في ذلك وكالات الفضاء الوطنية، والمنظمات الدولية التي لديها ولايات محددة ومشغلون تجاريون.

وأظهرت المداولات في الفريق أنه يمكن حل العديد من المسائل ذات الصلة من خلال التفاعل والحوار. وقد تم الاستخلاص أيضا أن الفريق نفسه هو بمثابة وسيلة جيدة للثقة. وبالنسبة إليّ شخصيا، كانت فرصة لمعرفة البعثات المتنوعة – السياسية والتقنية والعلمية – التي تضطلع بها مختلف المنظمات وهيئات الأمم المتحدة في معالجة مسائل أمن الفضاء. وتكوّن لديّ اعتقاد قوي بأن الكثير يمكن تحقيقه إذا تسنى لنا مجرد تحقيق التآزر فيما بينها.

وأكد زملائي الخبراء دائما على أنه مع شعورنا بالطموح، يجب أن نكون واقعيين إذا كنا نريد أن تكون الدراسة موضع نظر جاد من جانب الدول الأعضاء. ومع مراعاة ذلك، حاولنا تقديم مقترحات عملية وقابلة للتنفيذ، دون تقويض الحقوق السيادية للدول أو أمنها. وانطلاقا من هذا المنظور، أشدد مرة أخرى على أن التدابير الواردة في التقرير ذات طابع طوعي، والعديد منها هو جزء من الصكوك القائمة.

أنتقل الآن إلى استنتاجات وتوصيات فريق الخبراء الحكوميين.

يشجع الفريق الدول على استعراض وتنفيذ التدابير المقترحة لكفالة الشفافية وبناء الثقة من خلال الآليات الوطنية ذات الصلة. وأدعو وفود اللجنة الأولى والبعثات لدى الأمم المتحدة إلى توجيه عناية سلطات وإدارات الفضاء الوطنية إلى هذا التقرير.

ويوصي الفريق بمشاركة الجميع في الإطار القانوني القائم المتعلق بأنشطة الفضاء الخارجي وانضمامهم إليه. وأدعو الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في المعاهدات الدولية المنظمة لاستخدامات الفضاء الخارجي إلى النظر في التصديق على تلك المعاهدات أو الانضمام إليها.

ويوصي الفريق بأن تقرر الجمعية العامة كيفية مواصلة النهوض بتدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي. وأدعو وفود اللجنة الأولى إلى تحديد المكان أو الأماكن المناسبة للنظر العالمي في تدابير الشفافية وبناء الثقة وتقديم الدعم لها. وأفهم أن لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية والفريق العامل التابع لها سينظران في المبادئ التوجيهية. كما أعلم أنه يجري إعداد مشروع قرار بشأن نتائج أعمال فريق الخبراء الحكوميين. وهو ينص على النظر العالمي في تدابير الشفافية وبناء الثقة ويحيل التوصيات الواردة في التقرير إلى مؤتمر نزع السلاح. وأدعو الوفود إلى تأييد هذا النهج واعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء. ويسرني أيما سرور أن أعلم أنه، للمرة الأولى، تقترح مشروع القرار ثلاثة وفود بصفتها مقدمين أصليين للمشروع – روسيا والصين والولايات المتحدة – وأفهم أن عدد مقدمي المشروع آخذ في الازدياد.

وعلى نحو ما أوصى به الفريق، أدعو الوفود إلى مراعاة أن اللجنتين الأولى والرابعة قد تقرران عقد اجتماعات مخصصة مشتركة لمعالجة التحديات التي تواجه أمن الفضاء واستدامته. وأعتقد أن اللجنة الرابعة ستناقش اليوم أيضا المسائل المتعلقة بالفضاء. والعديد من القضايا التي ستناقشها اللجنة الرابعة ذات أهمية لأمن الفضاء وللمشاركين في اللجنة الأولى.

وأكرر طلب الفريق إلى الأمين العام وإلى الأمانة العامة تعميم التقرير على جميع الكيانات والمؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة فلربما يمكنها المساعدة في التنفيذ الفعال للاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه.

أود أن أختتم بياني بالإعراب عن تقديري العميق لزملائي وأصدقائي الخبراء الذين عملوا كفريق واحد وخرجوا بهذه النتيجة التوافقية المجدية. كما أقدر الاهتمام القوي بعمل الفريق من قبل العديد من الدول وفي دوائر المنظمات غير الحكومية. وأتوجه بالشكر الحار إلى موظفي مكتب شؤون نزع السلاح، الذي وفر خدمات الأمانة للفريق، وإلى معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح الذي قدم خبراته الاستشارية للفريق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير فاسيلييف على بيانه.

وفقا للممارسة المتبعة في اللجنة، أعلق الجلسة الآن لمنح الوفود فرصة لإجراء مناقشة تفاعلية مع السيد فاسيلييف من خلال جزء غير رسمي يُخصص للأسئلة والأجوبة.

علقت الجلسة الساعة ١٠/١٥ واستؤنفت الساعة ١٠/٢٠.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لبقية المتكلمين المدرجة أسماؤهم في القائمة فيما يخص ”آلية نزع السلاح“. قبل أن أقوم بذلك، أود أن أذكر جميع الوفود مرة أخرى، بأن توجز لطفا بياناتها، لتتيح لنا المضي قدما بسرعة. ولعل الممثلين قد لاحظوا تأخرنا بالفعل في تنفيذ الجدول الوارد في برنامج عملنا وجدولنا الزمني.

السيد كيم جو سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشيد بالرئيس على انتخابه لرئاسة اللجنة الأولى في الدورة الثامنة والستين.

وأود أن أعرب عن الدعم الثابت لحركة بلدان عدم الانحياز، وعن تضامننا مع البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن الحركة (انظر A/C.1/68/PV.3).

إن الأسلحة النووية تظل العامل الأساسي الذي يشكل خطرا كبيرا على بقاء الجنس البشري. ولا يزال العالم يتذكر بوضوح الكارثة النووية التي تسببت فيها الولايات المتحدة قبل ٦٨ عاما.

إتخذت الجمعية العامة في كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، قرارها الأول (د-١) بشأن إزالة الأسلحة النووية، وحددت نزع السلاح النووي بوصفه مهمتها الأساسية، وأيدت بقوة ذلك الموقف من أجل الحيلولة دون وقوع كوارث في المستقبل.

تزايد حاليا، عدد الأسلحة النووية القابلة للتشغيل ليصل مستوى أكثر من كاف لتدمير العالم بأسره مرات عدة، وقد أصبح خطر استخدام الأسلحة النووية واقعا. وتواصل حتى الآن، الاعتداء النووي على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بمستوى عال للغاية. وأصبح التهديد النووي الذي بدأته الولايات المتحدة خلال الحرب الكورية، بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥٣، تهديدا مباشرا أكبر في عام ١٩٥٧، مع إدخال ونصب أسلحة نووية في جنوب كوريا.

وفي عام ٢٠٠٢، أدرج بلدنا ضمن البلدان التي قد تتعرض لهجوم نووي استباقي، ويجري كل عام القيام بمناورات عسكرية على نطاق واسع، ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. أيضا، إنتهكت الولايات المتحدة الأمريكية في بداية عام ٢٠١٣، انتهاكا صارخا مرة أخرى، حقنا في إطلاق ساتل لأغراض سلمية، وواصلت تهديدها النووي من خلال نصب أسلحة جد متطورة صاحبتها ثلاثة تدابير هجوم نووي ضد وسائلنا لحماية سيادة البلد.

ولهذا السبب، أعاد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة، التأكيد من خلال مبادرة حركة عدم الانحياز بشأن نزع السلاح النووي (انظر A/68/PV.11) بأن نزع السلاح النووي يشكل المهمة الأساسية للمجتمع الدولي. وكما جرى الإعراب عن ذلك بوضوح في الاجتماع، لا يمكن لأي تدبير

من التدابير تحقيق حل جذري للمشاكل الناجمة عن استخدام والتهديد بالأسلحة النووية وانتشارها، إلا القضاء عليها تماما.

لقد حان الوقت للعمل من أجل نزع السلاح النووي. وبلا شك، يجب على الولايات المتحدة، بوصفها الدولة الأكثر استخداما وحيازة للأسلحة النووية، أن تكون سباقة لاتخاذ إجراءات. وسيعتمد إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية أيضا على الإجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة.

نود أن نؤكد مرة أخرى، موقفنا إزاء نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، وهو ما يمكن تحقيقه بمجرد القضاء الكامل على التهديد النووي ضد بلدنا من جانب الولايات المتحدة، بحيث يمكن أن تصبح شبه الجزيرة الكورية برمتها منطقة خالية تماما من الأسلحة النووية.

ورغم استمرار التهديد النووي والعسكري من جانب الولايات المتحدة، سوف تتحقق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأمان من الحالة في شبه الجزيرة الكورية بأقصى درجات الصبر، مع بذل جهود لا تكل في الوقت نفسه، من أجل حماية السلام والأمن في شمال شرقي آسيا والعالم.

السيد لفون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): يشهد الشرق الأوسط تغيرات تاريخية مهمة. وما الاضطرابات الحالية التي يشهدها العالم العربي، سوى دليل واضح على هشاشة المنطقة وعدم استقرارها. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تتيح الآثار الإيجابية لعمليات التحول الديمقراطي الوليدة في بعض بلدان الشرق الأوسط، فرصة لتحسين الأجواء والحوار، مما يمكن أن يفضي في المقابل إلى بناء الثقة بين الأطراف الإقليمية.

لقد حدثت عدة تطورات مثيرة للقلق في الشرق الأوسط خلال الأعوام الأخيرة، وذلك أساسا بسبب بلدان تنتهك التزاماتها وتعهداتها فيما يخص معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والقانون الدولي. من بينها استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية ضد مواطنيه المدنيين. وتجدر الإشارة إلى أن هذه هي سوريا نفسها التي أشارت من قبل في تقريرها، الذي قدمته عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، إلى أنها لا تمتلك أسلحة كيميائية. وتخضع سوريا أيضا لتحقيق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بسبب سعيها السري لامتلاك أسلحة نووية. وتعكس ممارسة الخداع تلك من جانب سوريا، بوضوح التحدي المتمثل في إنفاذ دول المنطقة وامتثالها لالتزاماتها وتعهداتها المترتبة عليها في مجال تحديد الأسلحة.

إن الأكثر إثارة للقلق ربما، استمرار التقدم الحاصل في برنامج إيران النووي. ويثبت التوسيع الذي لم يسبق له مثيل لتخصيب اليورانيوم، وبناء مفاعل نووي يعمل بالماء الثقيل، من أجل الإنتاج العسكري للبلوتونيوم والأنشطة المتعددة المرتبطة بتصميم الأسلحة النووية وتجربتها، واقع تصميم إيران على جهودها الرامية إلى حيازة أسلحة نووية. إن من شأن امتلاك إيران لقدرات عسكرية نووية تهديد السلم والاستقرار العالميين، فضلا عن أمن بلدان الشرق الأوسط بما في ذلك إسرائيل.

وكان نهج إسرائيل وسياستها في مجال الأمن الإقليمي وتحديد الأسلحة، على الدوام عمليين وواقعيين. وينطلق هذا النهج من قناعتها بأن جميع الشواغل الأمنية للأعضاء في المنطقة، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار وتُعالج في السياق الإقليمي بشكل واقعي.

وتؤكد رؤية إسرائيل على الأهداف الطويلة الأجل لعملية الحد من الأسلحة والأمن الإقليمي، في الشرق الأوسط، وتشدد على العلاقات السلمية والمصالحة وحسن الجوار، والحدود المفتوحة والثقة بين الأطراف الإقليمية، كمعالم بارزة في اتجاه مسعى إقليمي مشترك يمكن أن يؤدي إلى إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية ووسائل إيصالها، يمكن التحقق منها. وتقوم تلك الرؤية على قرار حكومة إسرائيل المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

وقد أثبتت التجربة الدولية بأن إنشاء منطقة من هذا القبيل لا يمكن أن ينبثق إلا من داخل المنطقة، عن طريق إجراء مفاوضات مباشرة. ومنطقة الشرق الأوسط ليست استثناء.

تقتضي الوقائع المقلقة التي تحدث في الشرق الأوسط، اعتماد نهج عملي تدريجي، يراعي أيضا الهدف النهائي المتمثل في إقامة علاقات سلمية وتحقيق المصالحة فيما بين جميع دول المنطقة. وتلك العملية عملية تدريجية بطبيعتها. ولا يمكن لها أن تبدأ إلا بترتيبات متواضعة لتدابير بناء الثقة والأمن، من أجل بناء الثقة الضرورية للاضطلاع بالتزامات أمنية تعاونية أكثر طموحاً.

ومن المؤسف عدم وجود أي حوار أمني مباشر في الشرق الأوسط، وانعدام أي محفل لوضع تدابير بناء الثقة ونزع فتيل التوترات. وبلدان الشرق الأوسط ليس لديها أي محفل إقليمي يمكن فيه لنا جميعا أن نتواصل بصورة مباشرة مع بعضنا البعض ونجري حوارا بشأن المسائل الرئيسية التي تؤثر على الأمن.

وقد استجابت إسرائيل، من جانبها، للعديد من المبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار وبناء الثقة من خلال المشاورات المباشرة المتعددة الأطراف. وتشمل تلك المبادرات منتدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعني بالتجارب التي يمكن أن تكتسي أهمية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الذي شاركت فيه إسرائيل. كما عقدت إسرائيل العديد من الاجتماعات مع وكيل وزير الخارجية في فنلندا، السفير ياكو لايافا، لمناقشة المسائل المتعلقة بالأمن الإقليمي. وشاركت في مشاورات متعددة الأطراف في فيينا في آب/أغسطس ٢٠١٣، واستجابت لاقتراح إجراء مشاورات مباشرة فيما بين الأطراف الإقليمية في جنيف، استنادا إلى مبدأ توافق الآراء.

وخلال اليومين الماضيين، شارك ممثلون رسميون لإسرائيل في اجتماع آخر نظمه السفير لايافا في غيليون، بسويسرا. ونأمل أن يؤيد جيراننا العرب إجراء حوار مباشر مع إسرائيل، استنادا إلى التوافق في الآراء فيما بين جميع الأطراف المعنية، بدلا من الإصرار على تقديم مشاريع قرارات انفرادية تبعدنا عن آفاق إيجاد بيئة أمنية أفضل في منطقة الشرق الأوسط.

السيد بيونتينو (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه أول مرة آخذ فيها الكلمة، أود بادىء ذي بدء أن أهنئ الرئيس على انتخابه رئيس اللجنة الأولى، مؤكدا له كامل دعم وفد بلدي لعمله.

وتؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق (انظر A/C.1/68/PV.10). غير أنني أود أن أدلي بالتعليقات الموجزة التالية بصفتي الوطنية.

إن ألمانيا تتشاطر القلق إزاء الآثار الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية. وذلك سبب من الأسباب التي جعلت تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية أولوية قصوى في سياسة ألمانيا.

لقد تم الحد من الترسانات النووية بصورة كبيرة خلال العقدين الماضيين، لكن هذا لا يبرر التقاعس بتاتا. وبالتالي، فإن ألمانيا ترحب باقتراح الولايات المتحدة بدء جولة جديدة من محادثات نزع السلاح مع الاتحاد الروسي. وتلك فرصة ينبغي عدم إهدارها. ونرى أن المحادثات الجديدة ينبغي أن تشمل أيضا الأسلحة النووية الاستراتيجية ودون الاستراتيجية، المنشورة وغير المنشورة.

وعلاوة على ذلك، أصدرت الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية سلبية لجميع الدول امتثالا لواجباتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ودور الأسلحة النووية تم التقليل من شأنه في العديد من العقائد الأمنية، مثلا في العقائد الأمنية لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وتلك كافة إسهامات يمكننا أن نستند إليها في جهودنا لتحقيق هدفنا المشترك~ أي بناء عالم خال من الأسلحة النووية.

بيد أن خطر حصول الإرهابيين على الأسلحة النووية أو المواد النووية قد تزايد لسوء الطالع. ولذلك السبب، من الأهمية بمكان أن نقوم على نحو مماثل بتعزيز نظام عدم الانتشار. فنزع السلاح وعدم الانتشار وجهان لعملة واحدة. وبالتالي، من الأهمية بمكان أن نضاعف جهودنا لتنفيذ خطة عمل المعاهدة.

وترى ألمانيا أن أفضل سبيل صوب تحقيق هدف إخلاء العالم من الأسلحة النووية تماما هو السعي إلى اتخاذ خطوات واقعية يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. وتدعو ألمانيا إلى البدء فورا في مفاوضات على إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الإنشطارية والبدء بنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وسيتطلب الأمر إبداء إرادة سياسية مستدامة وعلى مستوى رفيع، والإلتزام بتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إخلاء العالم من الأسلحة النووية تماما. وتلتزم ألمانيا التزاما كاملا بتحقيق ذلك الهدف. وبالتالي، فإن ألمانيا تؤيد أيضا البيان المتوازن على نحو جيد بشأن الآثار الإنسانية لاستخدام الأسلحة النووية، الذي أدلى به ممثل أستراليا.

السيد الكواري (قطر): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أضم صوت بلدي إلى بيان مملكة البحرين باسم المجموعة العربية (انظر A/C.1/68/PV.3)، وبيان إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/68/PV.3).

يأتي اجتماعنا هذا بعد الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة للأمم المتحدة حول نزع السلاح النووي (انظر A/68/PV.11)، يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وهو ما ترحب به دولة قطر وتعتبره مؤشرا على الأهمية المتزايدة التي يوليها المجتمع الدولي لمسألة نزع السلاح وعدم الانتشار. وهنا أود أن أتوجه ببالغ الشكر والتقدير إلى الأمين العام للأمم المتحدة على مبادرته بتنظيم هذا الاجتماع الرفيع المستوى. وهذا ما يؤكد على الأهمية التي يوليها الأمين العام لعملية نزع السلاح النووي والوعي التام بضرورة التعجيل بتنفيذ الالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

إلا أن هذه النظرة المتفائلة يجب ألا تنسينا أن الآلية الدولية لنزع السلاح النووي عرفت انتكاسة العام الماضي حينما عجزت الدول الوديعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن عقد اجتماع عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. غير أنه، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الدول العربية وأطراف دولية أخرى من أجل انعقاد ذلك المؤتمر في الوقت المحدد، فإن المؤتمر لم يُعقد لعدم رغبة دولة واحدة في المنطقة في الانضمام إلى الدول المؤيدة إلى انعقاد المؤتمر الذي يهدف إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. ولا نزال نتطلع إلى أن تتوفر الإرادة السياسية الحقيقية لدى جميع الأطراف المعنية من أجل تنفيذ التزاماتها الدولية على أرض الواقع، ومساهمتها في تحديد موعد بديل لعقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن.

وقد كان من بين نتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، اعتماد قرار يتضمن خطوات محددة نحو تنفيذ المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ حول جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. وكان ذلك القرار، في حينه، شرطا للتمديد اللانهائي للمعاهدة. ومن ضمن هذه الخطوات المحددة، تكليف الأمين العام للأمم المتحدة بالتنسيق مع الدول الوديعة للمعاهدة ودول المنطقة من أجل تسمية البلد المضيف واسم الميسر وتاريخ انعقاد المؤتمر.

وفي هذا الصدد، نود التأكيد أنه لا يمكن تصور منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط مادامت إسرائيل لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهنا، تعيد دولة قطر التأكيد على وقفها وموقف المجموعة العربية

بخصوص ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي ظل العثرات التي يشهدها النظام الدولي المتعدد الأطراف لنزع الأسلحة النووية، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو مدى قدرة المجتمع الدولي على بناء عالم خال من الأسلحة النووية يسوده السلم والأمن ونبذ السباق نحو التسلح. وهل هناك إرادة جادة لمساعدة الدو النامية على تحقيق التنمية والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وإذا كانت الدول المعنية جادة في تحقيق ماسبق، فإن السبيل إلى تحقيقه واضح، وهو اتخاذ خطوات جادة وملموسة من أجل نزع أسلحتها النووية والامتناع عن إجراء أي تجارب نووية. ولعل من أهم الخطوات التي يجب القيام بها من أجل تحقيق ذلك، دعوة الدول النووية التي لم توقع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى الانضمام إليها. أما الخطوة الثانية فتكمن في قيام الدول النووية التي لم تقم بذلك، بالمصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي لم تدخل بعد حيز النفاذ بسبب عدم مصادقة ثماني دول من الدول ال ٤٤ التي ينبغي مصادقتها على المعاهدة من أجل دخولها حيز النفاذ. إن قطر لحريصة على تنفيذ كل الصكوك الدولية المعنية بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية. ودولة قطر منشغلة – كباقي دول مجلس التعاون – بإمكانية الانتشار العشوائي لأسلحة الدمار الشامل وللعواقب الوخيمة التي يمكن أن تجلبها للمنطقة، وعلى وجه الخصوص، إمكانية وصول هذه الأسلحة إلى أيدي الجهات من غير الدول، مما يعد أحد أكبر تحديات السلم والأمن في جميع دول العالم.

وفي هذا الصدد، انضمت دولة قطر للصكوك الدولية المعنية بنزع السلاح النووي، بما في ذلك معاهدة عدم الانتشار النووي، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كما قامت دولة قطر بسن عدة قوانين تهدف إلى منع انتشار الأسلحة النووية ومراقبة تهريبها. فقد أنشأت اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة بالإضافة إلى انخراطها في مشروع مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل صياغة قانون شامل لتنظيم الأنشطة النووية والإشعاعية في دولة قطر.

كما يوجد لدينا جهاز للرصد يقوم بمراقبة كل نقاط الحدود بهدف ضمان سلامة البلد ومنع أي خرق بمقتضيات قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

إن دولة قطر حريصة على تعزيز معاهدة عدم الانتشار وتفعيل الأركان التي تستند إليها المعاهدة وهي عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ونؤكد في هذا الخصوص على عدم جواز المساس بحق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وعدم وضع العقبات أمام الدول الأطراف غير النووية في المعاهدة في سعيها إلى تطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

كما تعيد دولة قطر التأكيد على موقفها وموقف المجموعة العربية بشأن انعقاد مؤتمر ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن وتحديد تاريخ جديد لانعقاد المؤتمر. وفي هذا الصدد، نشير إلى أن التأخير في تحديد تاريخ انعقاد هذا المؤتمر سيثير شكوكا حول حسن نية الدول الحائزة للأسلحة النووية في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، كما سيكون له تأثير سلبي على معاهدة عدم الانتشار.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، أشكركم مجددا على إدارتكم الحكيمة لأعمال اللجنة الأولى لهذه الدورة. وأود أن أغتنم الفرصة لأنضم للبيان الذي

ألقاه ممثل إيران الموقر نيابة عن مجموعة دول حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/68/PV.3).

يرحب وفد بلادي بانعقاد اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بشؤون نزع السلاح النووي (انظر A/68/PV.11) المعقود في ٢٦ أيلول/سبتمبر هذا العام، على أمل أن يكون انطلاقة حقيقية لمسار دولي للتخلص من الأسلحة النووية بشكل كامل، وذلك من خلال توطيد عالمية معاهدة عدم الانتشار.

كما يؤكد وفد بلادي على تأييده الكامل للتوجه العالمي نحو بناء مجتمع دولي خال من استعمال القوة والتهديد بها، سواء أكانت هذه القوة نووية أو تقليدية.

كما نؤكد أن التخلص من الأسلحة النووية بالكامل هو الضمانة الوحيدة لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها. من هنا تأتي أهمية العلاقة بين نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي. فكلاهما أساسيان للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، لا سيما وأن عالمنا يواجه تحديات كثيرة يأتي في مقدمتها خطر انتشار الأسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية منها، عموديا وأفقيا. ويزيد من هذا الخطر تهديد بعض الدول باستخدام هذه الأسلحة لتحقيق أهداف ومكاسب سياسية. ونود في هذه المناسبة أن نشير إلى أنه وبعد مرور أكثر من أربعة عقود على إبرام معاهدة عدم الانتشار النووي، فقد أصبح من الضروري أن تمتثل الدول النووية نفسها بموجب المادة السادسة من المعاهدة للعمل جديا لتخليص العالم من هذا الخطر الماثل.

إننا نؤكد على أن ما صدر عن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ هنا في نيويورك بخصوص إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وذلك استنادا إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥، يحتم على المجتمع الدولي العمل تجاه هذا الهدف، وذلك من خلال ضرورة الضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي كطرف غير حائز للأسلحة النووية، وذلك أسوة بجميع دول المنطقة، وإخضاع جميع منشآتها النووية وجميع نشاطاتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨١) ولقرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية GC(53)/RES/17 لعام ٢٠٠٩، إضافة إلى العشرات من القرارات الأخرى ذات الصلة التي اعتمدت في منظمة الأمم المتحدة، وذلك حفاظا على الأمن والسلم الدوليين.

نعرف جميعا أن إسرائيل ليست طرفا في أي من المعاهدة والاتفاقيات التي تحكم موضوع منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، سواء الكيميائية منها أو البيولوجية، وكذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومن المعروف أن برنامج إسرائيل النووي قد تأسس من قبل ديفيد بن غوريون في بداية الخمسينيات من القرن الماضي، وبدأ البرنامج في مركز النقب للأبحاث النووية بالقرب من مدينة ديمونة، وقامت فرنسا حينها بتزويد إسرائيل بمفاعل لإنتاج اليورانيوم في أوائل الستينيات من القرن الماضي. كما أن هناك دولا أوروبية أخرى ساهمت مساهمة فعالة في برنامج إسرائيل النووي. منذ ذلك الحين، وإسرائيل تتبع ما تسميه سياسة ”الغموض النووي“. إلا أنه وبناء على تقديرات قدرة إنتاج اليورانيوم في مفاعل ديمونة، فإن إسرائيل قد قامت بإنتاج ما يزيد عن ٨٤٠ كيلوغرام من اليورانيوم المستخدم لأغراض عسكرية، أي ما يكفي لصنع ما يزيد عن ٢٠٠ رأس نووي.

ولمن لا يعرف، نقول أن إسرائيل تقوم بأعمال التنقيب عن المواد النووية في عدة مناجم في فلسطين المحتلة وهي: منجم أراد للفوسفات، ومنجم أورون ومنجم زين، وكلها تقع في منطقة النقب. وتقوم بهذه الأعمال شركة روتيم أمفريت الإسرائيلية. كما يتم إنتاج الماء الثقيل في معهد وايزمان للعلوم

قرب حيفا، ويتم تطويره في المفاعلين الموجودين في مركز النقب للأبحاث النووية وكذلك مركز سوريك للأبحاث النووية.

أما عملية التخزين فتتم في القواعد الصاروخية والجوية في كل من عليبون وسدوت ميشا وتل نوف وتيروش، في حين أن تعبئة الرؤوس النووية تتم في مركز سوريك للأبحاث النووية ومركز آخر في مدينة يوديفات.

والجدير بالذكر أن كل هذه المراكز والمواقع التي ذكرتها غير مشمولة بالضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وليست تحت رقابة الوكالة، كما أنها لا تشكل مادة للحديث عنها في وسائل الإعلام الغربية وفي تقارير الأمم المتحدة ذات الصلة بتنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بنزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي.

إن المتابع لقضية البرنامج النووي الإسرائيلي لا بد وأنه يذكر موردخاي فعنونو، الذي كان يعمل في مفاعل ديمونة، وقام في العام ١٩٨٦ بنشر معلوماته عن برنامج إسرائيل النووي في صحيفة ”صنداي تايمز“ البريطانية. إلا أن نشر الحقيقة آنذاك لم يَرُق لإسرائيل التي قامت باختطاف فعنونو هذا من إيطاليا ونقله لإسرائيل ليمضي بعدها ١٨ عاما في السجن، قضى ١١ عاما منها في الحبس الانفرادي. وبعد إطلاق سراحه في العام ٢٠٠٤ قال بأنه تعرض لمعاملة قاسية ووحشية من سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

إلا أن فعنونو هذا لم يكن الوحيد الذي صرّح علنا بامتلاك إسرائيل لبرنامج نووي متطور. فقد أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إيهود أولمرت في مقابلة له مع قناة ألمانية بتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ امتلاك إسرائيل للسلاح النووي. كل هذه الإعلانات الصريحة والعلنية عن برنامج إسرائيل النووي لم تكن كافية للدول التي تدعي حرصها على عالمية معاهدة عدم الانتشار لكي تطالب إسرائيل بالتخلي عن هذا البرنامج الذي يهدد أمن منطقتنا وشعوبنا وأمن العالم برمته.

لقد كانت معظم دول العالم تتطلع إلى انعقاد ونجاح المؤتمر الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، والذي كان من المقرر عقده في نهاية عام ٢٠١٢ في هلسنكي، فنلندا، إلا أن إعلان إسرائيل في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المنعقد يف أيلول/سبتمبر عدم المشاركة في المؤتمر المذكور أدى إلى إفشاله. وتؤكد بلادي على ضرورة عقد هذا المؤتمر في أقرب وقت ممكن، وعلى ضرورة الضغط على إسرائيل للمشاركة فيه، كونها الطرف النووي الوحيد في المنطقة، والذي لم ينضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار النووي. والأنكى من ذلك أن الساسة الإسرائيليين يعطون لأنفسهم الحق في توجيه الانتقاد إلى دول أطرف في معاهدة عدم الانتشار، في حين أن إسرائيل نفسها ما زالت خارج هذا الإطار. وبالتالي، فإن السلوك الإسرائيلي هذا ليس مستهجنا فحسب، بل هو أسوأ مما نسميه بسياسة المعايير المزدوجة.

في الوقت الذي تؤكد فيه بلادي على الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، وفقا لأحكام المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار، في الحصول عل التكنولوجيات النووية وتطويرها وتوظيفها للأغراض السلمية بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن تقوم الوكالة بمهمتها في تيسير التعاون بين الدول في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، لا تزال بعض الدول الأعضاء تحاول تفسير نص المعاهدة بشكل ينتقص من هذا الحق أو يقيد استخدامه دونما وجه مشروع. ويبدو أن هذا الحق غير القابل للتصرف، والذي تقره المعاهدة، لا يروق للبعض في هذه المنطقة، ممن يشيحون بنظرهم عندما يتعلق الأمر ببرنامج إسرائيل النووي، وذلك في تطبيق سافر لسياسة ازدواجية المعايير

التي عوّدتنا عليها تلك الدول. فالدول الأعضاء جميعها مدعوة إلى أن تكون تحت مظلة القانون الدولي ومظلة الميثاق باستثناء إسرائيل. فهي فوق القانون ولا علاقة لها بتطبيق أحكام الميثاق.

لقد أكدت العديد من الدول الأعضاء في بياناتها أمام اللجنة الأولى لهذه الدورة على أهمية الخطوة التي قامت بها سوريا في الانضمام لمعاهدة حظر الأسلحة الكيميائية، واعتبرت تلك الدول أن هذه الخطوة تأتي كمقدمة لتنفيذ إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وذلك في رسالة واضحة لإسرائيل ومن يقف وراءها من حُماتها، أن سياسة ما يدعى بـ ”الغموض النووي“ باتت مكشوفة للجميع، وبأنه لا يمكن السكوت عنها بعد الآن. ويجب على كل الدول الأعضاء التي تتستر على ”غموض“ إسرائيل النووي هذا أن تدرك أن هذا التستر لم يعد يجدي نفعا، وأنه من الواجب على تلك الدول أن تبدأ بالضغط بشكل جدي على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة منع الانتشار ووضع جميع منشآته النووية تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. هذا الأمر الجوهري فقط، هو الوحيد الذي من شأنه الوصول لشرق أوسط خال من أي تهديد نووي أو غيره.

السيد شيشيشيحا (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أُدلي به باسم حركة عدم الانحياز (أنظر A/C.1/68/PV.10).

ما يزال وجود الآلاف من الأسلحة النووية يهدد السلم والأمن الدوليين والإقليميين، بل يهدد بقاء الحضارة الإنسانية نفسها. وعلاوة على ذلك، فإن الثقافة النووية لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، فضلا عن المفهوم الاستراتيجي لمنظمة حلف شمال الأطلسي لعام ٢٠١٠، الذي يبرر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، يوفران مثالين واضحين لحالات عدم الامتثال للالتزامات القانونية ذات الصلة. وعليه، يجب التخلي عنهما.

وفي السياق نفسه، يؤدي تحديث الأسلحة النووية وبناء المرافق النووية الجديدة إلى تقويض هدف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والغرض منها، علاوة على تقويض نزاهتها ومصداقيتها. وفيما يتعلق بحالات عدم الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة من المعاهدة، فإنه يجب وضع حد لها. وندعو بشدة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، وأن توقف فورا جميع الأنشطة المتعلقة بالتطوير والبحث في مجال الأسلحة النووية، علاوة على وقف تحديث الأسلحة النووية ومرافقها والامتناع عن تهديد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بتلك الأسلحة، وسحب أسلحتها النووية من أراضي البلدان الأخرى، والكف عن وضع رؤوسها الحربية النووية في حالة التأهب القصوى.

إن من بواعث القلق الشديد والانتهاك للالتزامات المنصوص عليها في المادة الأولى من معاهدة عدم الانتشار، استمرار نشر المئات من الأسلحة النووية ووسائل إيصالها في أوروبا وفي أقاليم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، علاوة على تدريب القوات الجوية لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية على استخدام تلك الأسلحة.

وفي حين التزمت الدول الحائزة للأسلحة النووية – بموجب المادة الأولى من معاهدة عدم الانتشار – ”بألا تنقل إلى أي جهة متلقية، أسلحة نووية“ والتزمت الدول الحائزة للأسلحة النووية أيضا، بموجب المادة الثانية من المعاهدة، ”بعدم قبول الأسلحة النووية من أي مصدر“، فلا ريب أن تمثّل تلك حالات واضحة من عدم الامتثال للالتزامات القانونية الصريحة من تلك البلدان في إطار معاهدة عدم الانتشار. وعليه، يجب وقفها.

وتثبت أفعال البلدان مثل كندا، – مدى النفاق وعدم الاتساق في موقفها من نزع السلاح النووي، لكونها إحدى

الدول القليلة التي صوتت اعتراضا على قرار الجمعية العامة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، في ذات الوقت الذي تواصل فيه الصمت القاتل على خطر الترسانات النووية الإسرائيلية. والأهم من ذلك، أنها بلد تحت المظلة النووية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وفي حالة من عدم الامتثال الواضح لالتزاماتها القانونية بموجب معاهدة عدم الانتشار.

وعلاوة على ذلك، فقد أسهم نقل التكنولوجيات النووية والمواد الصالحة لصنع الأسلحة من بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى بعض الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في ظهور دول جديدة حائزة للأسلحة النووية، وخصوصا في منطقة الشرق الأوسط المضطربة. ويشكل ذلك انتهاكا واضحا للالتزامات بموجب معاهدة عدم الانتشار ويجب أن وقفه على الفور.

وتشكّل الترسانات النووية والمرافق النووية السرية والبرامج النووية الإسرائيلية – غير الخاضعة للضمانات النووية – أشد الأخطار التي تهدد المنطقة وما وراءها، علاوة على أنها تمثّل العقبة الرئيسية أمام إنشاء الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

ولقد بات واضحاً وضوح الشمس أن إنشاء هذه المنطقة، على النحو الذي اقترحته إيران عام ١٩٧٤، ما زال يحظى بتأييد دولي قوي، ويتجلى ذلك في كثرة الإعراب عن القلق العميق إزاء هذه المسألة، وفي الدعوات القوية إلى التعجيل بعقد هذا المؤتمر التي صدرت عن الأغلبية الساحقة من المجموعات السياسية، والدول، والمجتمع المدني أثناء الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، والمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاجتماع الرفيع المستوى والمناقشة العامة للجمعية العامة، والمؤتمر المعقود بموجب المادة الرابعة عشرة من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وكذلك هنا في اللجنة الأولى.

وعدم عقد هذا المؤتمر في عام ٢٠١٢، لا لشيء إلا لاعتراض إسرائيل، إنما هو دليل آخر على تلك الحقيقة. ومن أجل تجنب المزيد من الآثار السلبية التي تترتب عن عدم عقد المؤتمر على نزاهة نظام عدم الانتشار ومصداقيته، ينبغي على الدولة الوحيدة غير الطرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والدول الأخرى في المنطقة المشاركة في المؤتمر بدون أي شروط مسبقة. وعلى إسرائيل أيضا أن تستجيب للنداء القوي الذي وجهه إليها المجتمع الدولي، داعياً إياها إلى الانضمام بدون المزيد من التأخير أو أي شروط مسبقة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها طرفا غير حائز للأسلحة النووية، وأن تضع جميع منشآتها وأنشطتها النووية تحت الضمانات الشاملة للوكالة من أجل تمهيد الطريق لإنشاء منطقة الشرق الأوسط الخالية من الأسلحة النووية.

وفي رأينا، يستمد منع انتشار الأسلحة النووية شرعيته من هدف أشمل، هو نزع السلاح النووي. لذا فإن جهود عدم الانتشار لا تتسم بالشرعية والمصداقية إلا عندما تتحقق إنجازات موازية مقبولة في مجال نزع السلاح النووي تتجاوز مجرد وقف تشغيل الأسلحة النووية أو خفض عددها مع الحفاظ على قوتها التدميرية.

وبالتالي، ينبغي أن نعمل على الترويج لنهج متوازن وغير تمييزي وشامل إزاء عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي يفضي بنا إلى عالم لا يُكتفى فيه بفرض الحظر التام على تطوير الأسلحة النووية وامتلاكها وتكديسها واستخدامها والتهديد باستخدامها، بل يتسنى فيه أيضاً القضاء التام على هذه الأسلحة.

وأود أن أشدد في هذا الصدد على أنه، إلى حين القضاء التام على الأسلحة النووية، يتعين على جميع الدول الحائزة

للأسلحة نووية أن تقدم للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من خلال صك عالمي ملزم قانونا، ضمانات فعالة وغير مشروطة وغير تمييزية ولا رجعة فيها ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها مهما كانت الظروف.

وكما قلنا في مناسبات سابقة، فإن نزع السلاح النووي حق مثلما هو مسؤولية. إنه حق الأجيال الحالية والمقبلة، وتنفيذه من مسؤولية الدول. بيد أن نزع السلاح النووي مسؤولية مشتركة لكنها متفاوتة، وكما أعيد تأكيد ذلك في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح (د إ-١٠/٢)، فإن المسؤولية الرئيسية عن إلغاء الأسلحة النووية. تقع على الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ويؤكد ما جرى مؤخراً من التركيز على الجوانب الإنسانية المترتبة عن استعمال الأسلحة النووية ضرورة زيادة الجهود الدولية من أجل القضاء التام على هذه الأسلحة اللاإنسانية، إذ إن القضاء التام هو في الواقع الضمان المطلق الوحيد ضد استخدامها أو التهديد به.

ومن أجل المضي قدما بالمفاوضات المتعددة الأطراف على نزع السلاح النووي، ينبغي أن نستفيد من الزخم الذي تولّد نتيجة اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي. وقد شكلت المشاركة الواسعة من جانب رؤساء الدول والحكومات وغيرهم من كبار الشخصيات في الجلسة في الواقع نجاحاً في زيادة توطيد جهود المجتمع الدولي الرامية إلى النهوض بالهدف السامي المتمثل في نزع السلاح النووي. وبالمثل، فإن ما شهده الاجتماعُ من كثرة وقوة الإعرابِ عن تأييد نزع السلاح النووي دليل على أنه لا يزال يتمتع بالأولوية العليا لدى المجتمع الدولي. كما أثبت أن على جميع الدول أن تبدي المزيد من الإرادة السياسية لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية باعتبار ذلك أمراً مستعجلاً.

ونحن سعداء بأن المقترح العملي المنحى ذي النقاط الثلاث الذي قدمه الرئيس روحاني بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز قد وجد تأييداً واسع النطاق سواء في الاجتماع الرفيع المستوى أو هنا في اللجنة الأولى. ونحن نتطلع إلى أن تؤيد الدول الأعضاء بقوة مشروع القرار الذي تقدمت به حركة عدم الانحياز بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى.

نحن نؤيد أتم التأييد معالجة الشواغل الحقيقية لعدم انتشار الأسلحة النووية. إلا أننا نرفض مساواة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بتطوير الأسلحة النووية. وكما أكد ذلك مرارا وتكرارا المسؤولون الإيرانيون على جميع المستويات، فإن التعاليم الإسلامية، بالإضافة إلى التزاماتنا الدولية، تفرض علينا أيضا عدم المضي في برنامج الأسلحة النووية. بالإضافة إلى ذلك، نعتقد أن هذه الأسلحة اللاإنسانية لم تحقق الأمن ولن تحققه أبداً. وبناء على ذلك، لا مكان للأسلحة النووية في الدفاع أو العقيدة العسكرية لجمهورية إيران الإسلامية. لقد كانت كل الأنشطة النووية لإيران، وستكون دائما، للأغراض السلمية.

وما زالت إيران تتعاون تعاونا تاما مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتجرى جميع أنشطتها النووية تحت رصد آلات التصوير التابعة للوكالة ومفتشيها، الذين يقومون بزيارات منتظمة للمواقع النووية ويقيسون حاويات اليورانيوم المخصب ويختمونها. وتتعاون إيران مع الوكالة إلى حدٍ يتجاوز التزاماتها القانونية، هادفةً بذلك إلى بناء المزيد من الثقة. ونتيجة لذلك، ما برحت جميع تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك تقريرها الأخير المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣، تؤكد عدم تحويل المواد النووية المعلنة في إيران.

بالرغم من هذه الوقائع، لا تزال بعض البلدان تعرب عن القلق إزاء البرنامج النووي الإيراني السلمي. وفي الوقت نفسه، يوجد في إيران عدم ثقة وقلق عميق فيما يتعلق بسياسات تلك

البلدان ونياتها. ومن ثم، فإن هناك حاجة إلى بناء الثقة المتبادلة، الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق إلا باللجوء إلى الدبلوماسية.

ومن ذي قبل أعربت إيران، من جانبها، تأكيداً لبقاء برنامجها النووي سلمياً صرفا، عن استعدادها التام للانخراط بإخلاص في مفاوضات مجدية، محددة زمنيا، وموجهة نحو تحقيق النتائج. وبناء على ذلك، شاركت إيران بصدق في المحادثات الأخيرة مع مجموعة الخمسة زائدا واحدا في جنيف وقدمت مقترحا عمليا ليكون بمثابة خارطة طريق لتوجيه المفاوضات. انتهت تلك الجولة من المحادثات بشكل إيجابي، وستجري الجولة التالية من المفاوضات في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

تمثل المفاوضات بين مجموعة الخمسة زائدا واحدا وإيران اختبارا جديا لنظرائنا، لا سيما الأطراف الغربية، ليثبتوا أنهم مهتمون حقا بحل هذه المسألة وذلك بالاعتراف بحق إيران غير القابل للتصرف في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية – لإنتاج الكهرباء وللاستخدامات الصناعية والطبية والزراعية الأخرى، وفقا للمادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك وجود دورة وقود نووي وطنية كاملة للأغراض السلمية – ومعالجة شواغل إيران برفع الجزاءات المتعددة الأطراف والأحادية.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن الأسلحة النووية هي الخطر الأكبر علينا جميعا. فلنقضِ عليها قضاء تاما قبل أن تقضي علينا جميعا. وتحقيقا لهذه الغاية، لا بد من التنفيذ الكامل والفعال لالتزامات نزع السلاح النووي بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومؤتمرات استعراضها. ولهذا الغرض، قدمت جمهورية إيران الإسلامية مرة أخرى هذا العام مشروع قرار في اللجنة الأولى عنوانه ”متابعة الالتزامات في مجال نزع السلاح النووي المتفق عليها في مؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠“ (A/C.1/68/L.11). يستند المشروع على القرار ٢٨/٦٦، بعد إدخال مجرد استكمالات تقنية. ونحن نتطلع إلى أن يحظى مشروع القرار بتأييد واسع النطاق من جميع الوفود.

السيد أورايلي (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تأييد أيرلندا للبيانين اللذين أُدْليَ بهما بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وائتلاف البرنامج الجديد (أنظر A/C.1/68/PV.10)، والبيان الذي أدلت به نيوزيلندا عن الآثار الإنسانية المترتبة عن الأسلحة النووية (أنظر A/C.1/68/PV.13). وأود أن أضيف إليها التعليقات التالية بصفتي الوطنية.

منذ آخر اجتماع عقدته الجمعية العامة، أعتقد أنه كان هناك شعور جديد بالتركيز، وبوحدة الهدف وأولويته، في مناقشتنا الجماعية لمسألة الأسلحة النووية. على مدى عقود من الزمن، ألقت هذه المناقشة للأسف ظلالاً باهتة إلى حد ما على رؤيتنا المشتركة المتمثلة في إيجاد عالم خال تماما من الأسلحة النووية ومن كل أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

ونحن نرى أننا سمحنا لأنفسنا بأن ننصرف عن غايتنا نتيجة الاقتراح بأنه قبل أن نبدأ التفكير في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، يجب أولا تهيئة الظروف الضرورية لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية. هذا على الرغم من حقيقة أنه ليس لدينا فهم واضح ومشترك لما يمكن أن تكون عليه تلك الظروف، أو كيف ومتى تصبح الظروف مهيأة. وبينما ننوّه ونشيد بالجهود التي بذلت حتى الآن من أجل الحد من الترسانات النووية، نشير إلى القرار الجماعي الذي اتخذه عديدون قبل أكثر من ٤٠ عاما، بالتخلي عن الأسلحة النووية تماما.

إننا نقوّض رسالتنا حول أهمية القضاء على الأسلحة النووية الآن بإجراء مناقشات تتعلق بسياسات عدم القيام بالضربة الأولى، والحد الأدنى من أعمال الردع، وأعمال الردع ذات المصداقية. أوليس الردع مجرد طريقة أخرى

لوصف مفهوم التدمير المتبادل المؤكد الذي عفا عليه الزمن وبات غير صالح؟ واستخدام التهديد بالتدمير المتبادل لتحقيق التعايش السلمي بين الأمم يقلب المنطق رأسا على عقب. إن أيرلندا لم تتقبل على الإطلاق صحة أي نظرية للردع النووي، كما لا يسعنا أن نفهم كيف أن نظرية كهذه، وهي النظرية التي يؤكدها البعض، يمكنها أن تهمّش الهدف المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، عالم يصبو إليه الجميع.

لقد فشلنا في تحقيق التوازن بين مطلب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار) غير القابل للرفض الذي يقضي بمنع انتشار تلك الأسلحة اللاإنسانية، وبين الحتمية غير القابلة للرفض التي تتضمنها المعاهدة لإزالة الأسلحة نفسها تماما من الترسانات الموجودة. ومنطق معاهدة عدم الانتشار هو منطق أساسي، ويتطلب قيام الاتساق والتوازن بين كل ركيزة من ركائزها إذا أريد لها أن تحقق هدفها.

ونحن قمنا عن حق بإدانة القرار الاستفزازي والخطير الذي اتخذته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتمسك ببرنامجها المعني بالأسلحة، واختبار تفجير نووي آخر أدى في الحقيقة إلى زيادة عزلة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهدد الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية عن طريق حصول تداعيات محتملة على نطاق أوسع. ومع ذلك، إن اللغة التي تستعملها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن الردع النووي تدعو إلى الشعور بالكآبة. إنها لغة دولة حائزة للأسلحة النووية تنعكس من جديد على الدول الحائزة للأسلحة النووية. وتؤكد أيرلندا مرة أخرى أن الردع النووي لا مكان له في أي مخطط للأمن الوطني أو الدولي. ونحن ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مجددا إلى الامتثال التام لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومجلس الأمن.

ولقد طالبنا إيران بتقديم ضمانات حول الطابع السلمي حصرا لبرنامجها النووي. ونحن نرحب بالمؤشرات الأخيرة إلى إمكانية إحراز تقدم في هذا الصدد. وعلى إيران تبديد المخاوف من برنامجها النووي. وإذا لجأت أي دولة إلى معاهدة عدم الانتشار لتأكيد حقوقها بموجب المعاهدة، حينئذ يجب عليها أيضا، مثل جميع الدول، أن تحترم التزاماتها.

إن أيرلندا تؤيد الجهود الدؤوبة التي يبذلها السفير لاجافا، ممثل فنلندا، لعقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وندعو جميع الأطراف إلى المشاركة فيه.

ونحن جميعا أعربنا بشكل صحيح عن اشمئزازنا الكامل للقيام مؤخرا باستخدام فئة أخرى من أسلحة الدمار الشامل في سوريا خلال هذا العام، ألا وهي الأسلحة الكيميائية. ولكننا لم نوضح رسالتنا الدولية حول الأسلحة الكيميائية على النحو الكافي كتوضيح رسائلنا المتعلقة بالأسلحة النووية. فكلتاهما من أسلحة الدمار الشامل. والأسلحة النووية لا تختلف عن الأسلحة الكيميائية إلاّ في أنها أكثر عشوائية وأكثر تدميرا.

إن التجدد في مناقشة نزع السلاح النووي من حيث التركيز والغرض مرده بدرجة كبيرة لعودة الكلام عن العواقب الإنسانية. فذلك يوفر لنا وسيلة يمكننا من خلالها أن نتجاوز القيود التي تفرضها المناقشات التقليدية للمعاهدات، بغية العودة إلى المبادئ الأولى والبحث، أولا وقبل كل شيء، في الآثار المدمرة على الرجال والنساء والأطفال الذين ينجون من انفجار أي سلاح نووي. ولقد وصفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بوضوح تلك العواقب على اعتبار أنه لا يمكن السيطرة عليها بأي حال. إن بإمكانها أن تتكلم من خلال معرفتها الفنية في هذا الموضوع، ونحن ينبغي أن نصغي إليها. ففي عام ١٩٤٥، رأى مندوبو اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأم العين المشاهد في هيروشيما وناغازاكي. وتذكر تقاريرهم بوضوح الشعور بالعجز الهائل الذي انتاب أولئك الذين كانوا يحاولون مواجهة الكارثة الإنسانية التي تكشفت.

وكما أكد ممثل اليابان يوم الخميس، يجب عدم تكرار ذلك على الإطلاق (انظر A/C.1/68/PV.10). وأظهرت المناقشة المفيدة جدا التي جرت في أوسلو خلال آذار/مارس كيف أن الحكومات والمنظمات الدولية ستقف عاجزة تماما أمام انفجار ينطوي على أسلحة من هذا النوع. ونحن نشكر النرويج على استضافتها لذلك الاجتماع، ونشكر المكسيك على عرضها استضافة اجتماع المتابعة في شباط/فبراير.

إن حتمية إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، تحديدا بسبب العواقب المروعة الناجمة عن استخدام أي منها، واردة في جوهر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. لهذا السبب، نحن نعارض أي محاولات لاقتناء مثل هذه الأسلحة أو نشرها. ولهذا السبب، نصرّ على القضاء على الترسانات القائمة في العالم، وهي تضم اليوم ما يزيد على ١٧٠٠٠ من الأسلحة النووية. ولهذا السبب، نطالب أي دولة تؤكد حقها في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بوجوب إثبات الطابع السلمي حصرا لبرنامجها، من خلال التعاون الكامل مع نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. باختصار، لهذا السبب لدينا معاهدة عدم انتشار الأسلحة نووية.

يوم أمس، أدلى ممثل نيوزيلندا، نيابة عن غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (انظر A/C.1/68/PV.13) ببيان عن العواقب الإنسانية المترتبة على تفجير نووي. رسالته الأساسية هي رسالة عملية، وليست سياسية أو قانونية في مضمونها. لا يمكن اعتبار تلك المناقشة الحيوية انحرافا عن أعمال التفاوض المتعلقة بالقضاء على الأسلحة النووية؛ على العكس من ذلك، يجب اعتبارها عملية إرشاد تهدف إلى الإبلاغ والتوجيه بشأن عملية نزع السلاح. وهي ليست أكثر من تأكيد على حقيقة مجردة – وهي أن أي تفجير لسلاح نووي، من قبيل الصدفة، أو سوء تقدير، أو التصميم، سيكون مدمّرا تماما للحياة البشرية. والاستنتاج الذي لا مفر منه هو أن مثل هذا التفجير يجب عدم السماح به على الإطلاق تحت أي ظرف من الظروف.

في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أعربت الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين بوضوح شديد عن استيائها لعدم إحراز تقدم حتى الآن، وطرحت مبادرتين جديدتين لتيسير المناقشات بشأن نزع السلاح النووي: فريق من الخبراء الحكوميين لدراسة الجوانب الممكنة لإبرام معاهدة تتعلق بالمواد الانشطارية، وفريق عامل مفتوح باب العضوية للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. وقررت الجمعية أيضا عقد أول اجتماع رفيع المستوى على الإطلاق بشأن نزع السلاح النووي، حيث انعقد في الشهر الماضي (انظر A/68/PV.11). وكانت تلك إشارات واضحة من الجمعية إلى أن الزمن لا يمكن أن يتوقف حيال نزع السلاح النووي. وكانت هذه المبادرات متسقة تماما مع خطة العمل التي جرى الاتفاق عليها بتوافق الآراء في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، حيث يلزم الإجراء ١ منها الدول باتباع سياسات تتوافق تماما مع معاهدة عدم الانتشار، ومع ”هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية“. ومعاهدة عدم الانتشار هي أداة تمكينية، وليست أداة تسعى لكبح المبادرات الرامية إلى تعزيز هدف المعاهدة وغرضها الأساسيّين.

وفي الاجتماع الذي عقده الفريق العامل المفتوح باب العضوية هذا العام للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف، قام ائتلاف البرنامج الجديد بتنحية مسائل عملية، وقرر أن يضع، تمشيا مع المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، سلسلة من العناصر الأساسية التي لا يمكن من دونها لأي صك في المستقبل يرمي إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه أن يحقق هدفه. فهي، أولا، القضاء التام على جميع الأسلحة النووية القائمة، بالترافق، ثانيا، مع سلسلة من المحظورات ضد استخدام الأسلحة النووية أو

التهديد باستخدامها؛ وحيازة الأسلحة النووية أو تكديسها أو تطويرها أو نقلها؛ وإنتاج المواد الانشطارية أو استخدام الموجودة منها بالفعل لأغراض صنع الأسلحة؛ وإجراء تجارب على الأسلحة النووية.

وفي نهاية المطاف، يساور ائتلاف البرنامج الجديد القلق إزاء التقدم المحرز في نزع السلاح النووي، وليس العملية، بحيث توفر تلك العناصر الأساس لتحقيق التقدم. وأي صك أو مجموعة صكوك قد تتناولها على نحو أكثر تفصيلا ستكون متسقة تماما مع معاهدة عدم الانتشار، لأن المادة السادسة من هذه المعاهدة تتطلب السعي إلى اتخاذ تدابير فعالة تتعلق بوقف سباق التسلح النووي في تاريخ مبكر، وبنزع السلاح النووي، وستكون متسقة تماما مع معاهدة نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية صارمة وفعالة.

تولى الرئيس الرئاسة.

لا يمكن أن أكون أكثر وضوحا من ذلك، ما نفعل أو ما لا نفعل في منتديات نزع السلاح سيكون له أثر حقيقي جدا على حياة الناس. ونعرف جميعا ما هو المطلوب منا. وسوف يحكم علينا وفقا لذلك.

السيد مسالا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/68/PV.10).

إن جمهورية تنزانيا المتحدة تؤيد تأييدا كاملا نزع السلاح النووي. ونعتقد أن الضمان الوحيد ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها هو القضاء التام والكامل عليها. وجمهورية تنزانيا المتحدة دولة موقعة على المعاهدات الإقليمية والدولية، والاتفاقيات وبرامج العمل المتعلقة بنزع السلاح النووي، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا – معاهدة بليندابا. وحتى الآن صادقت تنزانيا على معاهدة عدم الانتشار وعلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة بليندابا.

إن جمهورية تنزانيا المتحدة ملتزمة التزاما شديدا بمعاهدة عدم الانتشار وتشدد على تنفيذها المتوازن والمنصف. وبغية تحقيق هدف المعاهدة، نشدد على الدور الحيوي الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ضمان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وإنشاء بيئة مفضية إلى التعاون النووي. لذلك نهيب بالمنظمة أن تضمن توفير التثقيف بشأن التكنولوجيا النووية بصورة متساوية لجميع الدول الأعضاء وبنية حسنة ومن دون تمييز، ونحض البلدان الحائزة للترسانات النووية على الامتثال لأحكام معاهدة عدم الانتشار.

يشيد وفدي بالمساهمة الجوهرية لبعض الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وهذه المبادرات تقدم مساهمة قيمة في السلم والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد تؤيد جمهورية تنزانيا المتحدة الدعوة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

منذ وقت طويل، أعربت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية عن قلقها وطلبت إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية إعطاء ضمانات بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ونأسف لتلكؤ الدول الحائزة للأسلحة النووية في الوفاء بالتزاماتها وإبرام اتفاق ملزم قانونا.

إن تنزانيا ما برحت ملتزمة بالقضاء التام على الأسلحة النووية. كذلك نهيب بجميع الدول التقيد بالركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار، وبالتحديد، عدم الانتشار ونزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وبالتصدي لذلك التحدي، يمكننا أن ننقذ العالم من خطر وقوع كارثة نووية أخرى.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): استمعت اللجنة الأولى بالفعل إلى العديد من البيانات الوطنية الباعثة على الاهتمام في جلسة اليوم فيما يتعلق بمجموعة ”الأسلحة النووية“. وكما بوسعنا جميعا أن نرى، فإنه يوجد طيف واسع من الآراء. من المشجع أن الأغلبية من الدول تعطي أولوية لدور معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والمعاهدة تمثل حقا الأساس الذي يرتكز عليه نظام الأمن العالمي الحديث لدينا منذ عقود عديدة. إن وحدة المبادئ الأساسية الثلاثة لعدم الانتشار وهي: عدم الانتشار، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية ونزع السلاح النووي، وخذ المبادئ في غاية الأهمية.

لقد تم توضيح الموقف الروسي بشأن المجموعة النووية في وقت سابق من عمل اللجنة الأولى (انظر A/C.1/68/PV.10). ولن أكرره. ولكن مع ذلك أود أن أقول بأن العديد من الوفود تنتظر من روسيا مزيدا من التوضيح المفصل فيما يتعلق بنهجها نحو مسألة نزع السلاح النووي. في الواقع أن الخبرة الروسية واضحة المعالم وبالتأكيد يمكن أن تعتبر حتى توجيهية. ولكي نقيم بموضوعية آفاق الزيادة في نزع السلاح النووي، فلنذكر بالكيفية التي بدأت بها.

في منتصف القرن العشرين، عَلَق اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بسباق تسلح واسع النطاق لا يمكن تصوره، إذ أن حيازة الأسلحة النووية في الخمسينات والستينات من القرن الماضي قد أنقذ بصورة جوهرية دولتنا من الهلاك النووي ومكّن من تحويل خطر النزاع النووي إلى حرب باردة زادت من الأمل فيما يتعلق بإمكانية بناء عالم خال من الأسلحة النووية على أساس المبادئ الديمقراطية الجديدة المتمثلة في توفير الأمن للجميع بصورة منصفة وكاملة.

لقد شرعت روسيا بشجاعة في سلك طريق غير مسبوق في نزع السلاح وفيما يتعلق بالقذائف النووية. وفي غضون فترة قصيرة نسبيا، عملت روسيا على تخفيض مخزوناتها من القذائف النووية عشرات المرات، وفي منتصف القرن الماضي خفضت منها بصورة جوهرية إلى الحد الأدنى. ولا نعتزم تكرار أخطاء الماضي، ولن نسمح لأنفسنا بالانجراف إلى سباق تسلح جديد. ولكن في الواقع مع نهاية الحرب الباردة، أصبح العالم حاليا بالكاد آمنا. والعكس هو الصحيح، فعالم اليوم يتسم على نحو متزايد بالقدرة الاستراتيجية الغامضة والاضطراب الإقليمي. لقد اهتزت أركان المؤسسات التقليدية للأمن الدولي. إذ يجري من حيث الجوهر تطبيق المعايير المزدوجة. وفي بعض الأحيان حتى في الأمم المتحدة تُتخذ إجراءات ونُهج قوية تتعارض مع قرارات مجلس الأمن.

والعلاقات الدولية يُضرب بها عرض الحائط مع تجاهل أسس العلاقات فيما بين الدول. بل إن هناك عدداً من البلدان التي تحاول إعادة كتابة تاريخ الحرب العالمية الثانية الدامية. ولكن، جميعنا يتذكر أن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية نفسه هو من تحمل العبء الأكبر لتلك الحرب الرهيبة. ونتيجة للعدوان الفاشي، تكبدت دولتنا ٣٠ مليون قتيل. ولن ننسى ذلك أبداً. وعلاوة على ذلك، نتذكر جميعاً ضد من وجه أول، وآمل أن يكون آخر، هجوم نووي في عام ١٩٤٥ وما أعقب ذلك حتى نهاية القرن، وأقصد المواجهة النووية.

وللأسف، يمكن أن نسترسل في هذا البيان بذكر المزيد من الأمثلة. وهذا هو واقع العالم الذي نعيش فيه معاً. وهذه الحالة، بصراحة، لم تعد تمثل أي مفاجأة لنا. ولكن ما يبعث على القلق البالغ أن إحدى الديمقراطيات الأوروبية وهي مركز للسياسة الدولية الآن وفي القرن الحادي والعشرين تنتهك القانون الدولي، أساس العلاقات الدبلوماسية، انتهاكاً صارخاً. ومرة أخرى، يتصرف الكثير منا وكأن شيئا لم يكن.

نعود الآن إلى مسألة نزع السلاح النووي ونسأل أنفسنا سؤالاً بسيطاً. هل يجدر أن نتفق عن طيب خاطر على نزع

السلاح النووي مع أولئك الذين يشاركون في ذات الأنشطة التي عددتها؟ لن أجيب الآن. وأترك لكل مشارك أن يجيب بنفسه على هذا السؤال بأمانة.

الشيء الوحيد الذي يمكنني أن أقوله بكل اطمئنان هو أن روسيا سوف تقيم أي خطوات أخرى في مجال نزع السلاح النووي في ضوء ما يشهده عالمنا اليوم من أحداث فعلية. فإذا كان هناك من يرغب في أن ينغمس في الأوهام ويقرر تحقيق نزع سلاح مبكر وكامل وشامل، فنحن بالتأكيد لن نعيق مثل هذا القرار. فمن المفيد، بالطبع، أن يحلم المرء. ولكن الأهم من ذلك تحديد أهداف يمكن تحقيقها واتخاذ تدابير فعالة لتحقيقها.

وفي هذا السياق، أود مرة أخرى أن أؤكد على ما هو واضح تماماً. فاتخاذ المزيد من الخطوات في مجال نزع السلاح النووي لن يتأتى إلا على أساس مبدأ الأمن العادل وغير المنقوص للجميع من خلال تعزيز الاستقرار الاستراتيجي وإزالة العراقيل الواضحة. وتشمل تلك المعوقات التكثيف الأحادي وغير المحدود للنظم المضادة للقذائف التسيارية الاستراتيجية، وعدم الرغبة في عدم وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، وعدم المضي قدماً في التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واختلال التوازن في الأسلحة التقليدية في أوروبا حالياً، إلى جانب العديد من العراقيل الأخرى، للأسف.

ولهذا السبب، يود الاتحاد الروسي أن يقترح على جميع الأطراف المعنية عدم إهدار الجهد والوقت في مناقشة مواضيع لا طائل منها، كأثر استخدام الأسلحة النووية على البشرية، على سبيل المثال. فالأطفال في المدارس باتوا يفهمون بالفعل أن أي استخدام للأسلحة النووية على نطاق شامل يعني نهاية الحضارة الإنسانية. فلنتجاوز هذه الأوهام وننظر في ما هو مهم حقا، أي تهيئة الظروف الدولية المؤاتية لنزع سلاح حقيقي للأسلحة النووية – وليس النووية فقط – لصالح البشرية جمعاء.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل مصر لعرض مشروعي القرارين A/C.1/68/L.1 و A/C.1/68/L.2.

السيد أبو العينين (مصر): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في اللجنة الأولى المعنية بنزع السلاح والأمن الدولي، أود بهذه المناسبة أن أعرب عن تقديرنا لشخصكم، سيدي، ولأسلوب قيادتكم للجنة. ونؤكد لكم دعمنا الكامل من أجل التوصل إلى نتائج إيجابية في عمل اللجنة.

يؤيد وفد بلادي البيانات التي سيدلي بها لاحقاً كل من ممثل إندونيسيا، باسم حركة عدم الانحياز، وممثل نيجيريا، باسم المجموعة الأفريقية، وممثل البحرين، باسم المجموعة العربية، فضلا عن بيان ائتلاف البرنامج الجديد بشأن الشق المتعلق بالأسلحة النووية في عمل اللجنة.

تعقد مناقشاتنا بشأن الأسلحة النووية هذا العام في ظل تزايد الاهتمام بالأنشطة الرامية للقضاء على الأسلحة النووية. وأشير في هذا السياق إلى الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي، وهو الاجتماع الأول من نوعه، واجتماعات الفريق العامل المفتوح باب العضوية لإعداد اقتراحات من أجل المضي بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح النووي قدماً، وانعقاد مؤتمر أوسلو بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية، والتحضير للمؤتمر التالي في المكسيك. وفي هذا الصدد، أود الإشارة بصفة خاصة إلى ما يلي.

أولاً، إن حركة عدم الانحياز قدمت طرحاً متماسكاً بشأن كيفية تحقيق هذا الهدف من خلال مشروع القرار (A/C.1/68/6) المطروح لمتابعة نتائج الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة، من خلال تحديد يوم عالمي لنزع السلاح النووي ودعوة الأمين العام لتقديم تقرير عن آراء الدول بشأن التخلص التام من الأسلحة النووية، خاصة من خلال اتفاقية دولية لحظر حيازة واستخدام وتطوير الأسلحة النووية، يجري التفاوض بشأنها في إطار آلية نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف.

ثانياً، إن هذا العام شهد اجتماع الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة لدفع المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي قدماً. وقد شاركت مصر بفعالية في أعمال الفريق العامل، وتقدمت بورقة عمل عن ائتلاف البرنامج الجديد، لحصر العناصر المطلوبة للتوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية، مع تحديد ما تم التوصل إليه بالفعل وما يتعين تحقيقه. وشددت ورقة العمل على أهمية التوصل إلى إطار شامل ملزم قانوناً يتضمن هذه العناصر، مع ربطها بمحطات زمنية محددة واجبة النفاذ.

كما أسهمت مصر، التي تولت دور الميسر لمعاونة رئيس الفريق العامل، في تمكين ذلك الفريق من اعتماد تقرير ختامي يرفع للجمعية العامة. وفي هذا السياق، أود أن أشيد بدور السفير مانويل دينغو في رئاسة الفريق العامل.

ثالثاً، إن مصر قد أيدت البيان الذي أدلى به ممثل نيوزيلندا بالنيابة عن مجموعة كبيرة من الدول بشأن العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية (انظر A/C.1/68/PV.10). ويؤكد البيان عدم جواز استخدام الأسلحة النووية تحت أي ظرف. كما أدت مصر دوراً ريادياً في صياغة أوراق عمل حركة عدم الانحياز المقدمة إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥، التي تضمنت مواقف واضحة للحركة تؤكد أن حيازة الأسلحة النووية تتناقض مع مبادئ القانون الدولي الإنساني، باعتبار أن تلك الأسلحة لا تتيح التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، ولا يمكن استخدامها عسكرياً بشكل متناسب.

إن هذا الزخم الدولي المساند لنزع السلاح الدولي على الصعيد العالمي، وما أظهره بأنه لم يعد هناك مكان لتلك الأسلحة في العالم اليوم، إنما يزيدنا إصراراً على إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية. لقد عبرت الجمعية العامة عن هذا الهدف، من خلال تبني مبادرة جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية لعام ١٩٧٤. كما عبر عنه التوافق الدولي في إطار معاهدة منع الانتشار الذي تحقق، باعتماد قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥، الذي بني عليه التمديد اللانهائي للمعاهدة. كما عبرت عنه أيضا، خطة عمل الشرق الأوسط الصادرة عن مؤتمر المراجعة لعام ٢٠١٠ التي قضت باتخاذ الخطوات التنفيذية لقرار ١٩٩٥ من خلال تكليف أمين عام الأمم المتحدة والدول الثلاث الراعية لقرار ١٩٩٥ بعقد مؤتمر جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط في ٢٠١٢.

إن تأجيل المؤتمر من قبل الأطراف الداعية لعقده، بشكل إنتهاكاً صريحاً للالتزامات الواردة في خطة عمل مؤتمر ٢٠١٠. إن مصر تطالب بعقد المؤتمر دون مزيد من التأخير طبقاً للولاية الواردة في خطة عمل مؤتمر المراجعة لعام ٢٠١٠، بما يحافظ على مصداقية نظام منع الانتشار. ونحذر في هذا الصدد، من عواقب تأجيله إلى أجل غير مسمى، على العملية التحضيرية لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥.

وفي هذا الإطار، تضمن بيان السيد وزير خارجية جمهورية مصر العربية، الذي ألقاه أمام الشق رفيع المستوى للجمعية العامة هذا العام، المبادرة التالية (انظر A/68/PV.18): أولا، دعوة جميع دول الشرق الأوسط، وكذلك الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن لإيداع خطابات رسمية لدى الأمين العام للأمم المتحدة، تتضمن تأييدها لإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية. ثانيا، قيام دول المنطقة غير الموقعة أو المصادقة على أي من المعاهدات الدولية الخاصة بأسلحة الدمار الشامل بالالتزام، قبل نهاية العام الجاري بالانضمام إلى المعاهدات ذات الصلة بشكل متزامن، وأن تودع هذه الدول ما يؤكد قيامها بذلك لدى مجلس الأمن. ودعوة الأمين

العام للأمم المتحدة، لتنسيق اتخاذ كافة هذه الخطوات بشكل متزامن كشرط أساسي لنجاحها.

وهو ما يعنى تحديدا: أولا، انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير نووية وانضمامها إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتوقيعها وتصديقها على اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ثانيا، تصديق سوريا على اتفاقية الأسلحة البيولوجية، واستكمال الخطوات التي تعهدت بها بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ثالثا، تصديق مصر على معاهدة اتفاقية الأسلحة البيولوجية، والانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وذلك مقابل استكمال جميع دول الشرق الأوسط إجراءات الانضمام للمعاهدات الدولية، لحظر أسلحة الدمار الشامل والمعاهدات والترتيبات متعددة الأطراف ذات الصلة.

وتطالب مصر جميع دول المنطقة بالاستجابة لهذه المبادرة، وتدعو أمين عام الأمم المتحدة لتنسيق الخطوات المطروحة لتنفيذها. وسوف تقدم مصر المساندة الكاملة اللازمة لإنجاح جهود الأمين العام في هذا الصدد. وتقدم مصر قرارين سنوياً أمام اللجنة الأولى: الأول بعنوان ”إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط“ الذي يتم اعتماده بدون تصويت. والثاني بعنوان ”خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط“ تقدمه مصر بالنيابة عن الدول العربية، ويحظى بتأييد أغلبية واسعة من أعضاء الأمم المتحدة.

وأتشرف بتقديم مشروعي القرارين رسمياً في اللجنة الأولى. وبالنسبة لقرار ”إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية“ فقد تم تحديثه فنياً (A/C.1/68/L.1). ويتضمن مشروع القرار: أولا، النظر بجدية في اتخاذ ما يلزم من الخطوات العملية العاجلة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفقا لقرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد، والدعوة إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ثانيا، حث جميع دول المنطقة التي لم تخضع جميع أنشطتها النووية للضمانات التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية على القيام بذلك، ريثما يتم إنشاء المنطقة الخالية. ثالثا، دعوة جميع دول المنطقة إلى: أولا، الإعلان، ريثما يتم إنشاء المنطقة الخالية، عن تأييدها لإنشاء تلك المنطقة، وأن تودع تلك الإعلانات لدى مجلس الأمن؛ ثانيا، الامتناع، ريثما يتم إنشاء المنطقة، عن استحداث أسلحة نووية أو إنتاجها أو تجربتها أو حيازتها على أي نحو آخر، أو السماح بنصب أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية على أراضيها أو في أراض واقعة تحت سيطرتها؛ ثالثا، دعوة الدول النووية وسائر الدول إلى تقديم المساعدة فيما يخص إنشاء تلك المنطقة والامتناع في الوقت نفسه عن أي عمل يتعارض مع هذا القرار نصا وروحا؛ رابعا، الطلب من الأمين العام أن يواصل مشاوراته مع دول المنطقة والدول المعنية الأخرى.

ويسعدني في هذا الصدد أن أنوه إلى أن المجموعة العربية تقدمت لأول مرة بتقرير مشترك حول تنفيذها للقرار، وهو ما يعكس الالتزام بالإسهام في تنفيذ القرار. ونتوقع أن تنعكس الآراء الواردة في مساهمة المجموعة العربية ضمن المقدمة التي تعدها الأمانة العامة للتقرير. وأدعو جميع الدول الأعضاء، بهذه المناسبة، إلى تقديم تقاريرها إلى الأمين العام على نحو ما يطالب به القرار.

أتشرف كذلك، بالنيابة عن الدول أعضاء جامعة الدول العربية، بتقديم مشروع قرار ”خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط“. ويتضمن مشروع القرار (A/C.1/68/L.2) النقاط الآتية: أولا، الترحيب بخطة عمل الشرق الأوسط التي توصل إليها مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠؛ ثانيا، إعادة تأكيد أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تحقيقا لهدف انضمام جميع الدول في الشرق الأوسط إلى المعاهدة؛ وألا تستحدث أسلحة نووية أو تنتجها أو تجربها أو تقتنيها بأي طريقة أخرى، وأن تتخلى عن حيازة

الأسلحة النووية، وأن تخضع للضمانات الشاملة التي وضعتها الوكالة جميع مرافقها النووية غير الخاضعة للضمانات باعتبار ذلك تدبيرا مهما من تدابير بناء الثقة، فيما بين جميع دول المنطقة وخطوة نحو تعزيز السلام والأمن. وأنوه هنا إلى أنه قد تم إجراء التحديث الفني، بالإضافة إلى التطوير الموضوعي إذ تمت إضافة فقرة تمهيدية ديباجة، تعبر عن الأسف لأن مؤتمر إقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط لم ينعقد خلال عام ٢٠١٢، ونحث على عقد المؤتمر دون مزيد من التأخير. وكذلك، أضيفت إشارة في الفقرة ١ من المنطوق تتضمن الدعوة إلى التنفيذ السريع والكامل للالتزامات الواردة في القسم الخاص بالشرق الأوسط في خطة عمل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠١٠.

لقد حظي مشروع القرار (القرار ٧٣/٦٧) بتأييد ساحق من قبل ١٦٧ دولة في الدورة ٦٧ للجمعية العامة. ونتطلع إلى استمرار تزايد الدعم الدولي لمشروع القرار المعروض علينا اليوم. وندعو جميع الدول التي لم تنضم للأغلبية إلى إعادة النظر في موقفها وتأييد مشروع القرار لهذا العام.

ومصر سوف تستمر في العمل الدؤوب لتحقيق هدف نزع السلاح النووي. وقد أكدت مصر أن أي مبادرات لدفع المفاوضات المتعددة الأطراف قدماً لا بد أن تتبنى منظور نزع السلاح. وينطبق هذا الشرط على جهود بدء التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، إذ ينبغي أن تشمل الإنتاج السابق من المواد الانشطارية، وأن تتضمن إجراءات عملية محددة في إطار زمني لإزالة تلك المواد. ويشاطرنا ذلك الموقف العديد من الدول التي تؤمن بنزع السلاح النووي. ونأمل أن يركز فريق الخبراء الحكوميين، الذي كلف الأمين العام بتشكيله، على جوانب نزع السلاح المطلوبة في أي معاهدة محتملة للمواد الانشطارية، تنفيذاً للإجراءات العملية الثلاثة عشر التي أقرها مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. ومصر مستعدة للإسهام الفعال في المناقشات ذات الصلة في إطار فريق الخبراء الحكوميين.

إن مصر تتبنى نظرة شاملة متكاملة تربط بين تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار مع إدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ والتفاوض على معاهدة حول المواد الانشطارية، جنباً إلى جنب مع تحقيق الالتزام الدولي بإخلاء العالم من الأسلحة النووية، بما في ذلك من خلال البدء في النظر في مشروع معاهدة الأسلحة النووية، على نحو ما تنادى به بلدان حركة عدم الانحياز.

ونثق في أن جهودكم، سيدي الرئيس، في رئاسة اللجنة الأولى سوف تسهم بشكل فعال في تحقيق هدف نزع السلاح النووي، بما يسهم إيجابياً في صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة تشوليكات (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): تجتمع اللجنة الأولى هذا العام في لحظة تسنح خلالها فرصة غير عادية. ففي الأسابيع القليلة الماضية، شهدنا إجراءات حيوية تتخذ في الكفاح الطويل الأمد لتخليص العالم من الأسلحة الكيميائية والأسلحة النووية.

وقرار مجلس الأمن الأخير ٢١١٨ (٢٠١٣)، بشأن الأسلحة الكيميائية في سوريا، الذي اتخذ بالإجماع، يكتسي أهمية تاريخية. ولكن، في هذا الصدد، وكما أشار الأمين العام، ”الضوء الأحمر لشكل واحد من الأسلحة لا يعني الضوء الأخضر لأشكال أخرى“. ولذلك، فقد دعا إلى وقف كامل لجميع أعمال العنف وإسكات كل الأسلحة.

وثمة فرصة واعدة أخرى قدمت نفسها وتجلت في عقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي في

الجمعية العامة، في ٢٦ أيلول/سبتمبر (انظر A/68/PV.11)، وهو اجتماع لا مثيل له استمر طوال اليوم. فمن كل أركان العالم تقريباً– أوروبا وأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية – دعا رؤساء الدول والحكومات وكبار المسؤولين الآخرين للعمل من أجل بدء مفاوضات شاملة لحظر كل الأسلحة النووية. وكان مما يثير الإعجاب أن نرى هذه الصيحة التي تنم عن القلق إزاء ما وصف عن حق بالعواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية.

ولم يكن استعداد العالم برمته للمضي قدماً بطريقة بناءة للقضاء على الأسلحة النووية أكثر وضوحا مما هو عليه الآن. ومع ذلك، هناك عدد قليل جداً من الدول التي تقف في عرض الطريق، محاولة عرقلة التقدم والجهود المبذولة من أجل إيجاد حل شامل لمشكلة تعاني من الشلل والمراوغة سنة تلو الأخرى.

وكان واضحاً في الاجتماع الرفيع المستوى أن الدول في جميع أنحاء العالم تريد أن ترى تنفيذ قرار عام ٢٠١٠ للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار الذي يقضي بعقد اجتماع لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

والتقدم المحرز بشأن النزاع السوري وإمكانية إيجاد حل سياسي التي لاحت في الأفق، من شأنه أن يمهد السبيل لعقد المؤتمر الخاص بالشرق الأوسط. وتاريخ تلك العملية يعود إلى عام ١٩٩٥، عندما اتخذ مؤتمر الاستعراض والتمديد قراراً بتناول كل أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وعدم وفاء المجتمع الدولي بذلك الوعد يعرض مصداقية المعاهدة ومستقبل المنطقة للخطر. ومع اقترابنا بسرعة من مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥، لا بد من اتخاذ خطوات لتحديد تاريخ مؤكد لعقد ذلك المؤتمر.

ومن المفارقات المؤسفة، أن الدول الصاخبة في إدانتها للأسلحة الكيميائية تلوذ بالصمت حيال استمرار حيازة الأسلحة النووية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يوجه نداءاته وأن يعمل بصوت واحد من أجل حظر كل أسلحة الدمار الشامل.

لقد انتعشت فجأة آفاق التعاون بين الدول كافة بشأن وضع جدول أعمال جديد لتحقيق السلام. وهذا العمل يتطلب الدعم والتعاون المتواصلين من قبل الجميع. إن عالماً أفضل ينتظرنا لو أننا خفضنا الإنفاق العسكري المفرط وخصصنا جانباً من النفقات العسكرية لصالح صندوق عالمي لتلبية احتياجات البلدان النامية والأقل نمواً. ويجب أن تكون اللجنة الأولى، المكرسة للحد من التسلح على مستوى العالم، على وعي دائماً بالمتطلبات الحقيقية لتحقيق السلام والأمن الدوليين المستدامين. يجب أن نضع حداً للنزعة العسكرية القصيرة النظر والتركيز على الاحتياجات الطويلة الأجل للأسرة البشرية.

وكما ذُكِر على لسان الكرسي الرسولي في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد مؤخراً بشأن نزع السلاح النووي، فقد حان الوقت للتصدي لمنطق الخوف بأخلاقيات المسؤولية، وتعزيز مناخ الثقة والحوار الصادق القادر على النهوض بثقافة السلام القائمة على سيادة القانون والصالح العام، من خلال تعاون متسق ومسؤول بين أعضاء المجتمع الدولي كافة.

إن عالمنا لم يكن أبداً مترابطاً ومتكافلاً مثلما هو الآن. والآن أكثر من أي وقت مضى، لا يمكننا أن نخاطر بعولمة اللامبالاة. فمن قبيل الوهم الاعتقاد بأن أمن وسلام البعض يمكن ضمانه بدون أمن وسلام الآخرين. وفي عصر كعصرنا، يشهد تحولات اجتماعية وجيوسياسية عميقة، يتزايد الوعي بأن مصالح الأمن الوطني ترتبط بعمق بالمصالح المتصلة بالأمن الدولي، تماماً مثلما تتحرك الأسرة البشرية تدريجياً لتزداد تقارباً، ويزداد الجميع في كل مكان وعياً بوحدتهم والتكافل فيما بينهم.

ولا يمكن الفوز بالسلام والأمن والاستقرار بالوسائل العسكرية وحدها أو بزيادة الإنفاق العسكري؛ فهي أهداف

متعددة الأبعاد، وتشمل جوانب لا ترتبط بالمجالين السياسي والعسكري فحسب، ولكن تتصل أيضا بحقوق الإنسان وسيادة القانون والظروف الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة.

وتلك مواضيع يتمثل هدفها الرئيسي في تعزيز التنمية البشرية بصورة حقيقية ومتكاملة، ويجب أن تسود فيها الحكمة والرشد والقانون على العنف والعدوان وقانون القوة.

والسلام صرح يتواصل بناؤه. يستند أساسه إلى الثقة وبناء الثقة واحترام الالتزامات التي تم التعهد بها، فضلا عن الحوار لا القوة. وبدون تلك العناصر الأساسية، فإن السلام – بل ووجود الأسرة البشرية ذاته – يظل عُرضة للخطر. ويقتضي ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة إعمال الحكمة وحسن النية على نحو مستمر.

الرئيس: لقد استمعنا إلى آخر متكلم في مسألة نزع السلاح النووي.

ننتقل الآن إلى قائمة المتكلمين المدرجة أسماؤهم في إطار مجموعة ”آلية نزع السلاح“. وهي تضم ٣٣ متكلما وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول، أرجو من جميع الوفود أن تتوخى الاختصار قدر الإمكان في بياناتها حتى نتمكن من إنجاز أعمالنا في الوقت المحدد.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم حركة عدم الانحياز.

ما تزال حركة عدم الانحياز قلقة إزاء استمرار تآكل تعددية الأطراف في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. والحركة عازمة على مواصلة تعزيز مبدأ تعددية الأطراف بوصفه المبدأ الأساسي للمفاوضات في هذين الميدانين ولكونه الأسلوب المستدام الوحيد للتصدي لهذه المسائل وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

تشدد حركة عدم الانحياز على أهمية آلية نزع السلاح المتعدد الأطراف التي تتألف من مؤتمر نزع السلاح – بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح – وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، بوصفها هيئة تداولية عالمية، فضلا عن كونها هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة واللجنة الأولى. وتؤكد الحركة على أهمية الحفاظ على طابع جميع أجزاء الآلية بالإضافة إلى تعزيز أدوارها وأغراضها، بما في ذلك اللجنة الأولى.

ويقينا فإن تحسين كفاءة آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح يمثل هدفا مشتركا. واستنادا إلى نظامها الداخلي وطرائق عملها، تمكنت الآلية من وضع معاهدات ومبادئ توجيهية هامة للغاية. وترى الحركة أن الصعوبة الرئيسية تكمن في عدم توفر الإرادة السياسية اللازمة لإحراز التقدم لدى بعض الدول، وخصوصا بشأن نزع السلاح النووي.

وتكرر الحركة دعوتها إلى مؤتمر نزع السلاح للتوصل إلى اتفاق على برنامج عمل متوازن وشامل. وتنوه الحركة في ذلك الصدد إلى اعتماد المؤتمر برنامج العمل لدورة عام **٢٠٠٩** (CD/1864) المعقودة في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩، علما بأنه لم يُنفذ بعد. ونرحب بالجهود المبذولة في دورة عام ٢٠١٣ بشأن برنامج العمل، فضلا عن القرار CD/1956/Rev.1 لإنشاء فريق عامل غير رسمي. وتنوه الحركة أيضا بمداولات الفريق العامل في اجتماعاته أثناء دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٣.

وتشجع الحركة جميع الدول على إبداء الإرادة السياسية اللازمة كي يتمكن مؤتمر نزع السلاح من الوفاء بولايته. وتعرب الحركة من جانبها عن استعدادها التام للمشاركة بشكل بناء في جدول أعمال الأمم المتحدة المتعلق بنزع السلاح، وفي إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز آلية نزع السلاح. وتكرر الحركة القول بضرورة عقد دورة استثنائية للجمعية العامة بغية التصدي لهذه المسائل.

وتشدد الحركة مجددا على الأهمية التي يوليها ميثاق الأمم المتحدة لمبدأي المساواة بين جميع الدول ومراعاة التوزيع

الجغرافي العادل للدول. وإذ نأخذ في الاعتبار أهمية الدور الذي تضطلع به أفرقة الخبراء الحكوميين في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي، تؤكد الحركة على ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب لدى تعيين أعضاء هذه الأفرقة، فضلا عن مراعاة التمثيل الجغرافي العادل.

وإذ نعرب عن القلق إزاء عدم التناسب الإقليمي ونقص تمثيل بلدان حركة عدم الانحياز في العضوية الحالية لبعض أفرقة الخبراء الحكوميين، فإن الحركة ترى أن مجرد ورود مبدأ التمثيل الجغرافي العادل في القرارات المنشئة لتلك الأفرقة غير كاف. وعليه، تشدد الحركة على ضرورة التطبيق الصارم لذلك المبدأ في التكوين الفعلي للأفرقة بغية كفالة مراعاة المزيد من التوازن في عضويتها. وتحث الحركة الأمين العام على اتخاذ خطوات ملموسة من أجل ضمان عضوية أكثر توازنا في تلك الأفرقة في المستقبل، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في تحسين فعالية عمل تلك الأفرقة وطابعها التشاركي. وستتابع الحركة عن كثب تطبيق ذلك المبدأ فيما يتعلق بتشكيل تلك الأفرقة. ونعرب عن الأمل في أن يطبق ذلك المبدأ، في جملة أمور، من خلال توسيع عضوية تلك الأفرقة.

وفي الختام، تود الحركة التأكيد على أن الوقت قد حان لكي تعمل جميع البلدان معا وتتعاون بقدر أكبر، علاوة على تعبئة رصيدها السياسي بهدف تنشيط آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

السيد حسان (البحرين): يلقي وفد البحرين هذا البيان بالنيابة عن المجموعة العربية. وتساند المجموعة ما تضمنه البيان الذي ألقاه السيد ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

تؤكد المجموعة العربية على أن الحلول المتفق عليها في الإطار المتعدد الأطراف وفقا لميثاق الأمم المتحدة، توفر الأسلوب الوحيد المستدام لمعالجة قضايا نزع السلاح والأمن الدولي. وتدعو المجموعة جميع الدول الأعضاء إلى تجديد التزاماتها الفردية والجماعية بالتعاون المتعدد الأطراف، وتؤكد إيمانها بدور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا الإطار تعيد المجموعة التأكيد على جدوى مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح واللجنة الأولى للجمعية العامة كأطر متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح طبقا للولاية التي حددتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في سنة ١٩٧٨.

وتشدد المجموعة على أن الجمود الحالي في أعمال مؤتمر نزع السلاح لا يعود إلى أي قصور في المؤتمر بحد ذاته، وإنما يعود إلى غياب الإرادة السياسية للدول الرئيسية فيه. كما تؤكد المجموعة على ضرورة تمكين مؤتمر نزع السلاح، المحفل التفاوضي الوحيد في مجال نزع السلاح في إطار الأمم المتحدة، من أداء دوره والحفاظ على الدور الرئيسي للمؤتمر وعدم تشتيت الجهود من خلال إنشاء آليات موازية أخرى.

وتأمل المجموعة العربية أن تسفر جهود الفريق العامل غير الرسمي المعني ببرنامج عمل المؤتمر عن توافق يسمح بان يشرع المؤتمر في أقرب وقت في الاشتغال بالقضايا المدرجة في جدول أعماله.

كما تؤمن المجموعة العربية بالقوة الكامنة في هيئة نزع السلاح، بوصفها الجهاز التداولي المختص بتقديم توصيات بشأن المواضيع الهامة في مجال نزع السلاح. ويجب أن تكون الهيئة مصدر استلهام الأفكار والمبادرات الجديدة. ولكي تكون الهيئة قادرة على تحقيق أهدافها، يتطلب ذلك من الدول الأعضاء التحلي بالإرادة السياسية اللازمة. ونتمنى أن تتوصل الهيئة في اجتماعها القادم إلى توافق للآراء على القضايا الهامة المدرجة في جدول أعمالها.

وختاما، تجدد المجموعة التأكيد على أن الالتزامات القانونية والأطر المتعددة الأطراف لا يمكنها أن تضطلع

بدورها كاملا إلا إذا توفرت الإرادة السياسية الكافية لتحويل تلك الالتزامات إلى واقع ملموس.

السيدة سويب (سورينام) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية.

إن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تعزيز السلام والأمن الدوليين تجعل من الضروري إيجاد آلية متعددة الأطراف وقوية في إطار الأمم المتحدة للتصدي لمسائل نزع السلام ومنع الانتشار. وفي ذلك الصدد، يجدد اتحاد أمم أمريكا الجنوبية التزامه نحو الآلية التي أنشأتها دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨، التي أنشأت مجموعة من الهيئات ذات وظائف تكميلية مختلفة، مما شكل ما يعرف بآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، بهدف تعزيز دور المنظمة في مجالي نزع السلاح ومنع الانتشار. وفي ذلك الإطار، يود الاتحاد أن يبرز الإنجازات التي حققتها آلية نزع السلاح، على النحو المجسد في عدة صكوك دولية تشكل معالم بارزة هامة في القانون الدولي، ومن بينها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويرى الاتحاد انه ينبغي القيام بأي محاولة لإصلاح آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف بطريقة شاملة، في سياق عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة بشأن نزع السلاح.

ونشعر ببالغ القلق لأنه، خلال الأعوام الـ ١٥ الماضية، عجزت الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح عن التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل من أجل المعالجة الموضوعية للبنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. ويناشد الاتحاد جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح إبداء المزيد من الإرادة السياسية لضمان بدء الأعمال الموضوعية باعتماد وتنفيذ برنامج عمل شامل ومتوازن من أجل الشروع في المفاوضات وإحراز تقدم بشأن البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، لا سيما البنود المتصلة بنزع السلاح النووي.

وفي ذلك السياق، يناشد الاتحاد مؤتمر نزع السلاح التغلب على حالة الجمود الطويلة وإنشاء لجنة مخصصة معنية بنزع السلاح النووي بغية بدء المفاوضات بشأن برنامج مع إطار زمني محدد للقضاء الكامل على الأسلحة النووية ويشمل وضع اتفاقية للأسلحة النووية. وفي ذلك السياق، نؤكد مجددا على دعمنا لاقتراح الأمين العام ذي النقاط الخمس بشأن نزع السلاح النووي ودعمه لوضع اتفاقية للأسلحة النووية يساندها نظام قوي للتحقق. وفي ذلك الصدد، يرحب الاتحاد بإنشاء فريق عامل غير رسمي في إطار مؤتمر نزع السلاح تشارك رئاسته إكوادور ومكلف بوضع برنامج عمل قوي وتصاعدي.

إن الاتحاد على اقتناع بان الضمان الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو القضاء التام عليها. وريثما يتحقق ذلك الهدف، يجب أن تحصل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على تأكيدات قاطعة وغير مشروطة وملزمة قانونا بعدم استخدام الدول الحائزة للأسلحة النووية لهذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها.

ونشير مع شعور بالقلق إلى احتمال حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولذلك السبب، نجدد التأكيد على أهمية التفاوض بشأن وضع صك ملزم قانونا في هذا المجال، من أجل منع نشر الأسلحة في تلك البيئة. كما نؤكد مجدد على الأهمية التي نوليها للامتثال الصارم للنظام الحالي بشأن استخدام الفضاء الخارجي، الذي يعترف بالمصالح المشتركة للبشرية في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية.

ويعرب الاتحاد عن استعداده لتعزيز المفاوضات بشأن عقد معاهدة غير تمييزية بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى تشمل نظاما دوليا للتحقق وتفي بأهداف منع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

ومع أن الاتحاد يشيد بجهود بيرو، باعتبارها رئيس هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح للدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢، الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن جدول الأعمال لدورة الأعوام الثلاثة المقبلة، فان الاتحاد يشعر بالأسف لعدم إحراز تقدم في إطار هيئة نزع السلاح ولعدم التوصل إلى توصيات موضوعية في الأفرقة العاملة المعنية بشأن نزع السلاح النووي، ومنع انتشار الأسلحة النووية، والتدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. ونشيد بكون دورة عام ٢٠١٣ لهيئة نزع السلاح اجتمعت مع إبداء إرادة سياسية كبيرة ومرونة وتعاون من جميع الدول. وفي ذلك الصدد، يدعو الاتحاد الدول الأعضاء إلى بذل جميع الجهود القصوى من أجل تمكين الهيئة التداولية للأمم المتحدة من تقديم توصيات موضوعية بشأن المسائل المعنية في مجال نزع السلاح.

وأخيرا، يود الاتحاد أن يبرز الأعمال التي يضطلع بها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح باعتباره معهدا يتمتع بالاستقلال الذاتي ويهدف إلى إجراء البحوث المستقلة بشأن نزع السلاح والمشاكل ذات الصلة والى تعزيز المشاركة المستنيرة للدول في جهود نزع السلاح. كما نسلم بأهمية زيادة التفاعل والمشاركة من جانب المجتمع المدني في الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد كوس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد. وتؤيد هذا البيان البلدان التالية – ألبانيا، أوكرانيا، أيسلندا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، صربيا.

ونحن مؤيدون أقوياء للأمم المتحدة ولتعددية الأطراف الفعالة. ونرى أن الجمعية العامة ولجنتها الأولى، ومؤتمر نزع السلاح، وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، والمجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، والمعاهدات والنظم الدولية المختلفة في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار، جهات يعزز بعضها بعضا. ووجود تهديدات جديدة للأمن الدولي اليوم يزيد أكثر من أي وقت مضى أهمية إيجاد آلية لنزع السلاح قادرة على مزاولة أعمالها على الوجه السليم. ونظرا لأن المشاكل الأمنية العالمية تتطلب حلولا تعاونية ومتعددة الأطراف، فقد حان الوقت لتعزيز وتنشيط آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، التي لا يزال دورها محوريا ولا بديل له. ويلزم تحسين أداء الهيئات التداولية والتفاوضية المنشأة تحت إشراف دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح وإحراز نتائج تتماشى مع الولايات المتفق عليها.

لقد تم إحراز تقدم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة بالاقتران مع عملية التفاوض الناجحة لتجارة الأسلحة التي ضربت أحدث مثال على أن المداولات والمفاوضات بشأن تلك المسائل يمكن أن تؤتي أكلها.

نعتقد أنه ينبغي للجنة الأولى أن تركز جهودها على المسائل ذات الصلة والموضوعية بدلاً من الإبقاء على الممارسة المتمثلة في المضي بطريقة شكلية وببساطة تحديث القرارات المتخذة سابقاً. وينبغي أن تكون تلك اللجنة بمثابة منتدى لتبادل الآراء المفتوح والهام، وينبغي أن يكون بوسعها تناول التحديات المعاصرة لأمننا الجماعي، وأن تطور تدابير محددة لتحقيق تلك الغاية.

في كل عام، يجري اعتماد عدة مشاريع قرارات من دون مناقشة موضوعية حولها. وللتخفيف من عبء جدول أعمال اللجنة وجعله أكثر صلة بالموضوع، نعتقد أنه ينبغي العمل بطريقة متوازنة على إمكانية طرح المزيد من مشاريع القرارات كل فترة سنتين وثلاث سنوات. ونقترح أيضاً استعراض

الممارسة المتبعة في اللجنة الأولى حيث يطلب إلى الأمين العام إعداد تقرير عن تنفيذ قرار بعينه. وفي بعض الحالات، نجد حتى متبني القرار لا يقدمون للأمانة العامة المعلومات اللازمة. وجميع الدول الأعضاء تتشاطر المسؤولية عن الإبقاء على أهمية وفعالية اللجنة.

نرحب بإجراء مناقشة موضوعية ونشطة في هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في عام ٢٠١٣. ومع ذلك، لا تزال المشاركة العامة متدنية للأسف. في نيسان/أبريل ٢٠١٤، سوف تواصل هيئة نزع السلاح تقديم التوصيات بشأن الأساس الذي يرتكز عليه رئيسا الفريقين العاملين في إصدار أوراق العمل. ستكون الدورة المقبلة آخر دورة من دورات الثلاث سنوات الحالية. ونعتقد أنها توفر فرصة طيبة لنا لإظهار إرادتنا لجعل هيئة نزع السلاح مرة أخرى هيئة هامة وتمكنها من الوفاء بإمكانيتها الحقيقة.

أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فالأولوية لديه ما برحت واضحة وتتمثل في البدء الفوري بالمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها للأسلحة النووية وأي أجهزة متفجرة نووية، على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة في الوثيقة، وفي الانتهاء المبكر منها. إن الشواغل الأمنية الوطنية وإن كانت مشروعة، يمكن معالجتها بوصفها جزءاً من عملية التفاوض بدلاً من أن تكون شرطاً مسبقاً. نناشد الوفود التحلي بالمرونة. ونهيب بالدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح البدء بالمفاوضات بشأن هذه المعاهدة من دون تأخير والبدء بالعمل بشأن المسائل الأخرى المدرجة في جدول الأعمال وذلك وفقاً لبرنامج العمل المعتمد في الوثيقة CD/1864. ونحض جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الإعلان عن وقف اختياري فوري لإنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى والتمسك به. أيدت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي القرار ٥٣/٦٧. ونتطلع قدماً إلى اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملاً بذلك القرار والمقرر عقدها في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

إن مؤتمر نزع السلاح، وفقاً لولايته، لديه دور حيوي في التفاوض بشأن المعاهدات المتعددة الأطراف. لايزال الجمود الحالي في عمل المؤتمر يبعث على القلق العميق. إن اعتماد وتنفيذ برنامج العمل ملح أكثر من أي وقت مضى. ونعرب عن الأمل في أن يفضي عمل الفريق العامل غير الرسمي المنشأ بموجب الوثيقة CD/1956/Rev.1 إلى نتائج محددة وملموسة في ذلك الصدد. وتماشياً مع التزامنا الثابت بتوسيع عضوية المؤتمر، نؤيد بقوة تعيين المنسق الخاص المعني بتوسيع العضوية. واتساقاً مع مشاركتنا مع المجتمع المدني، نتوق إلى تحسين التفاعل بين المجتمع المدني ومؤتمر نزع السلاح بوصف ذلك وسيلة لتعزيز مساهمة المنظمات غير الحكومية ومعاهد البحوث في عمل المؤتمر.

يكرر القرار ٨٧/٦٥ بأنه ينبغي لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح أن يواصل إجراء البحوث المستقلة بشأن المسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن، وأن يضطلع ببحوث متخصصة تتطلب درجة عالية من الدراية والخبرة. وفي رأينا، أن المعهد عنصر مؤتمن في آلية نزع السلاح التي أنيط بها دور فريد. إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تقيم تقييماً عالياً أنشطة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في إجراء بحوث مستقلة بشأن نزع السلاح والأمن. وقد قدمنا في عدة مناسبات الدعم المالي للعمل الهام الذي يقوم به المعهد، بما في ذلك معاهدة تجارة الأسلحة، وعمل فريق الخبراء الحكومي المعني بالأمن الإلكتروني والشفافية وتدابير بناء الثقة. وكما أكد القرار ٨٧/٦٥، من المهم للمعهد الإبقاء على استقلاليته كما أنشأته الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح.

في الختام، نؤكد مجدداً التزامنا بمساعدة آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح على التوصل إلى نتائج ملموسة ونشدد على

الحاجة إلى تعزيز التآزرات الاستراتيجية والتنسيق فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة.

السيد الجويلي (مصر): في البداية، يود وفدي أن يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به ممثل البحرين بالنيابة عن المجموعة العربية.

(تكلم بالإنكليزية)

أود أن أعرب عن تأييدنا الكامل لآلية الأمم المتحدة الحالية لنزع السلاح التي أنشأتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وبينما يظل مؤتمر نزع السلاح الهيئة التداولية الوحيدة المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، ما برح عدم توفر إرادة سياسية للتوصل إلى نتيجة متوازنة تجسد مصالح الجميع يمثل عقبة رئيسية تمنع المؤتمر من اعتماد برنامج عمل متوازن وشامل. إن الحل يكمن في معالجة جميع القضايا المتعلقة بجدول أعمال المؤتمر من خلال إتباع نهج متكامل، ومن المهم للغاية أن يشمل المفاوضات بشأن نزع السلاح، وبشأن ضمانات الأمن السلبي، وإبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية، بما في ذلك المخزونات للأغراض العسكرية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

ساهمت مصر في الجهود الرامية إلى تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح أثناء ترؤسها للمؤتمر بتقديمها مشروع المقرر CD/1933/Rev.1. وبينما للأسف لم يتم اعتماد مشروع القرار ذاك، غير أنه وفر الأساس الذي قامت عليه الجهود اللاحقة التي يمكن متابعتها. وينبغي أن تكون جميع هذه الجهود موجهة نحو تعزيز قدرة مؤتمر نزع السلاح على أن يتناول بفعالية قضايا نزع السلاح في إطاريه الموضوعي والإجرائي. ترحب مصر بأي عمل جماعي تقوم به الدول الأعضاء بهدف تنشيط عمل المؤتمر ما دامت هذه الجهود لا تؤثر في نظامه الداخلي أو أولوياته.

ما انفك نزع السلاح النووي يمثل أولوية عليا بالنسبة لنا، ليس فقط من خلال ما أرسته الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ولكن من خلال أول قرار اتخذته الجمعية العامة عام ١٩٤٦ (القرار ١ (د-١)). إن مؤتمر نزع السلاح عليه أن يتحمل مسؤوليته في ذلك الصدد بالبدء بالمفاوضات بشأن إبرام اتفاقية تحظر امتلاك واستحداث واستخدام الأسلحة النووية كما ورد في مشروع القرار (A/C.1/68/L.6/Rev.1) الذي قدمته حركة عدم الانحياز متابعة للاجتماع الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح الذي انعقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

ومع أن تنشيط المؤتمر يمثل بعداً هاماً في الجهود الرامية إلى تنشيط آلية نزع السلاح بأكملها، تعتقد مصر أنه توجد حاجة إلى القيام بجهود مماثلة لتنشيط هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح بوصفها الهيئة التداولية الوحيدة المتخصصة داخل آلية نزع السلاح المتعدد الأطراف في المنظمة. ونؤمن بما لدى الهيئة من إمكانية. ومن خلال هيئة نزع السلاح، نشأت بعض المبادئ التوجيهية الرئيسية وفي أطر يتم وضعها بتوافق الآراء، بما في ذلك المبادئ التوجيهية لعام ١٩٩٩ بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وتحت الرئاسة المقتدرة للسفير كريستوفر غريما، أصدرت الهيئة ورقة عمل بعنوان ”توصيات لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية والتدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية“.

إن مصر كانت فخورة بعضوية المكتب خلال تلك الدورة، ونعتقد بأن ذلك تطور إيجابي، ينبغي أن يمهد الطريق أمام اعتماد التوصيات المتفق عليها في عام ٢٠١٤، في نهاية دورة الثلاث سنوات الحالية.

لقد حظي معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، كجزء من آلية نزع السلاح التي وضعتها الأمم المتحدة، بدعم

مستمر من مصر، بهدف الاستفادة من إمكانياته فيما يخص تعزيز نزع السلاح النووي. لقد انخرطنا مع جميع الأطراف المعنية فيما يتعلق باقتراح الأمانة العامة بشأن ”تعزيز البحوث والتدريب والتعلم، وخدمات المكتبة“ التي يمكن أن تشمل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. كما نواصل النظر في المقترحات ودراسة الوثائق ذات الصلة، حالما تتوافر، في الهيئات الحكومية الدولية المعنية في الأمم المتحدة. وأود أن أسلط الضوء على المعايير التي نعتقد أنها ضرورية في أي دراسة لتلك المقترحات.

أولا، ينبغي أن يتماشى أي قرار يهدف إلى إعادة هيكلة المؤسسات المعنية، مع ولاياتها الصادرة عن الآلية الحكومية الدولية ذات الصلة. وينبغي أن تتخذ الهيئة الحكومية الدولية المناسبة، القرار المتعلق بإجراء أي إعادة هيكلة.

ثانيا، ينبغي أن تتسق الأنشطة التي تضطلع بها مراكز البحوث ومؤسسات التدريب التابعة للأمم المتحدة، مع الأولويات التي تحددها الهيئات الإدارية. ويظل نزع السلاح النووي يشكل أولوية في مجال نزع السلاح والأمن الدولي، على النحو الذي حددته الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨. وينبغي أن تسترشد أنشطة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بالأولوية التي يحظى بها نزع السلاح النووي.

ثالثا، إن اعتماد مراكز الأمم المتحدة للتدريب والبحث، على التبرعات، لا ينبغي أن يغير الأولويات التي وافقت عليها مجالس الإدارة أو تلك التي وضعتها الآلية الحكومية الدولية ذات الصلة. ويمكن أن تقدم أمثلة مفيدة في هذا الصدد، الصناديق الاستئمانية التي تستقطب تمويلا من خارج الميزانية، وتتيح الاستفادة منها استنادا إلى الأولويات المحددة بصورة جماعية.

رابعا، ينبغي إيلاء الأولوية للتعاون مع الخبراء والباحثين ومؤسسات التدريب والبحث من البلدان النامية. ومن شأن ذلك تحقيق فائدة مزدوجة تتمثل في تنويع الخبرات، والإسهام في بناء القدرات في البلدان النامية. وينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون مع المؤسسات في البلدان النامية، بدلا من الاعتماد المفرط على الاستشاريين والخبراء المنتمين حصرا تقريبا لمؤسسات توجد في البلدان المتقدمة النمو.

تلك هي المعايير الأربعة التي يتشكل منها المقياس الذي سنقيس به ونقيم جميع المقترحات الحالية المتعلقة بتوطيد مؤسسات الأبحاث والتدريب. ونحن على ثقة بأن خطط الأمانة العامة ستأخذ تلك المعايير بعين الاعتبار، في إطار جهودنا الجماعية، الرامية إلى زيادة كفاءة وفعالية ومصداقية البحث والتدريب وخدمات المكتبات التابعة للأمم المتحدة.

إن أهمية تنشيط آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، يتطلب بذل جهود جماعية، وليس جهودا فردية، وأن تكون تكاملية وغير متناقضة وتوافقية وغير مسببة للانقسام. ويحدونا الأمل في أن تكون اللجنة الأولى، تحت قيادتكم سيدي، قادرة على بث الزخم الذي توجد حاجة ماسة إليه، في هذه الجهود.

السيد باك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): حرصا على الوقت، فقد اختصرت الملاحظات التي سألقيها، ولكن بيان الولايات المتحدة الكامل، سيكون متاحا على الموقع الشبكي لبعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، وعلى بوابة الأمانة العامة الشبكية (QuickFirst)، فضلا عن توزيعه على الوفود.

أدت خلال العام الماضي، أثناء الدورة السابعة والستين للجنة الأولى، ما يسمى ”قواعد ساندي“ التي أعلن عنها بشكل صائب رئيس اللجنة آنذاك، السيد بركايا من إندونيسيا، إلى تقديم وفدنا تعليقاته بشأن آلية نزع السلاح لتسجل فقط. ويسرنا هذا العام، الحديث عن بعض من تلك المسائل. ونود أن نتشاطر وجهة نظر الولايات المتحدة بشأن

آلية نزع السلاح، فضلا عن معالجة عملية إدارة التغيير في الأمم المتحدة.

خلال الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، المعقودة في عام ١٩٧٨، اتخذ المجتمع الدولي قرارات بشأن آلية نزع السلاح، لا تزال في رأينا مهمة وصالحة اليوم. وينبغي ألا نلقي باللوم على الرؤى الحكيمة لأسلافنا وعلى الآلية التي اخترعوها، ونبرر بها الجمود الحالي المستمر الحاصل في مؤتمر نزع السلاح في جنيف. وينبغي ألا نلومهم على حقيقة أن التوصيات بتوافق الآراء والاستنتاجات لا تزال بعيدة المنال بالنسبة لنا، في هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وليس مرد هذه الحالة الراهنة المؤسفة، إلى خطأ في الآلية نفسها. ومن الصحيح أن التعديلات البسيطة، التي أدخلت على الآلية، والممارسات المعمول بها على مدى فترة من الزمن، قد تكون مفيدة. وفي الواقع، طرحت بعض الأفكار المثيرة للاهتمام، خلال السنوات القليلة الماضية. من بينها، الفريق العامل غير الرسمي المنشأ الصيف الماضي، في مؤتمر نزع السلاح، من أجل المساعدة على وضع برنامج عمل، ونأمل أن يتكلل عمله بالنجاح. ويمكن لأفكار أخرى أيضا، مثل التناوب الأطول على رئاسة مؤتمر نزع السلاح، تسهيل أعمالنا أيضا.

ومع ذلك، أعتقد أننا ندرك جميعا بأن تلك الأفكار لوحدها لا تقدم حلا سحريا. والمطلوب هو إرادة جميع الدول في استخدام تلك الآلية على نحو ما كان من مقررا في البداية، والاعتراف بأن السمات الخاصة للآلية تهدف إلى تمكين الدول من حماية مصالحها الوطنية. إن التحايل على الآلية القائمة بطرق لا تضمن عدم الفشل، أو إقامة مؤتمر جديد نوعا ما، مثل الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح بالأمم المتحدة، أو عقد مؤتمر دولي بشأن نزع السلاح النووي، أمور لا توفر طريقا مثمرا قدما. وبدلا من ذلك، فإننا نؤمن بأن تلك الأفكار يمكن أن تسهم بالفعل في تباطؤ التقدم المحرز. وخلاصة القول إن تلك البدائل لا يرجح أن توفر حلولا للتحديات التي نواجهها.

وينبغي ألا نركز فقط على خيبات أملنا. فثمة أيضا الكثير من قصص النجاح المتعلقة بآلية نزع السلاح. ويظهر نجاح الجمعية العامة في التفاوض وإبرام معاهدة تجارة الأسلحة، بأنه يمكن إحراز تقدم إذا توفرت الإرادة السياسية. لقد استمعنا في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، إلى قصص نجاح عرضها جميع أعضاء فريق ممثلي منظمات نزع السلاح وعدم الانتشار، بدءا من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي انفردت مؤخرا بالحصول على جائزة نوبل للسلام، والوكالة الدولية للطاقة الذرية الحائزة أيضا على جائزة نوبل للسلام، نظرا لما قامت به من عمل فيما يخص وضع حد لانتشار الأسلحة النووية.

ورغم أن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، أصغر حجما وأكثر تواضعا، كما أن فرنسا هي التي اقترحته لأول مرة خلال الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، فإنه قد تطور أيضا. إن مجلس أمناء المعهد، الذي أنشأته الجمعية العامة في عام ١٩٨٠، كمعهد أبحاث مستقل، هو المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمين العام، الذي أنشأته الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. إن الولايات المتحدة، تقدر أبحاث المعهد المحايدة والعملية، وعملت بشكل وثيق معه، فيما يخص العديد من المشاريع الهامة، ومؤتمره السنوي الخاص بأمن الفضاء، ومؤتمره الذي عقده خلال عام ٢٠١٢ بشأن أمن الفضاء الإلكتروني: ودور تدابير بناء الثقة فيما يخص ضمان استقرار الفضاء الإلكتروني.

وتود الولايات المتحدة أن تشكر الأمين العام المساعد كيم وون – سو على مخاطبة اللجنة الأولى لإحاطتها علما بالجهود الرامية إلى إدارة التغيير. ونود أن نقدم بعض التعليقات على العرض الذي قدمه، وخطة إدارة التغيير الواردة في الوثيقة

A/68/485، الصادرة الشهر الماضي. وقد قدمنا هذه التعليقات، خلال الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد كيم في جنيف في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، ونود إطلاع زملائنا عليها في نيويورك اليوم.

إن الولايات المتحدة تعتبر إدارة التغيير، مبادرة هامة يمكن أن تعزز أهدافنا الشاملة، المتعلقة بزيادة الكفاءة، وتبسيط العمليات، وتخفيض التكاليف، وتحسين الشفافية داخل منظومة الأمم المتحدة. ومن الواجب علينا، بطبيعة الحال، كدول أعضاء، العمل مع الأمم المتحدة على ضمان إدراج تلك الأهداف، في الخطة العامة. إن تلك الجهود أساسية، للحفاظ على مصداقية المنظمة وفيما يخص حشد الدعم القوي للرأي العام والبرلمانات، بما في ذلك كونغرس الولايات المتحدة، لتحقيق استمرار التمويل الكامل للمشاركة في المنظمات الدولية، في الوقت الذي توجد فيه العديد من الطلبات المتنافسة على موارد محدودة. وتستعرض الولايات المتحدة المقترحات، مع أخذ ذلك بعين الاعتبار.

وترحب الولايات المتحدة على وجه الخصوص، بالفرصة التي أتيحت لاستعراض مقترح إدارة التغيير، المتعلق بمعاهد المعارف والأبحاث والتدريب. ونثمن بوجه خاص فكرة إدماج خدمات المكتبة وحفظ الذاكرة المؤسسية لمكتبة داغ همرشولد، ومكتبة مكتب الأمم المتحدة في جنيف في وظيفة واحدة. لدينا أسئلة بخصوص بعض أجزاء التقرير التي لم تحدد بشكل كامل حتى الآن.

وعلى سبيل المثال، فإن الاقتراح يشير إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، التي دعت إلى ضمان المزيد من الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد المالية والبشرية، إلى جانب التنسيق على نحو أوثق بين مهام التدريب والبحث في إطار المنظمة. ونود أن نفهم بشكل أفضل الكيفية التي يمكن أن يحقق بها الاقتراح ذلك الهدف، لأنه – على ما يبدو – يفصل مهام البحث والتدريب عن بعضهما البعض.

ونحن راغبون للغاية أيضا في تعلم المزيد عن الكيفية التي يمكّن بها الاقتراح من توليد وفورات حقيقية ومجدية في الأجل الطويل. فهو يحاجج بإمكانية تحقيق بعض الوفورات في شكل فرص للدعم الإداري المشترك في جميع مجالات المهام المحددة. ويشير الاقتراح على وجه التحديد إلى الدعم الإداري باعتباره مجالا ممكنا. غير أن بعض تلك الكيانات – من قبيل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح – قد استفادت بالفعل من الخدمات الإدارية المشتركة من خلال مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

ونعرب أيضا عن رغبتنا في معرفة المزيد عن إنشاء شبكة تنسيق البحث ومركز الدعم، وخصوصا ما يتعلق بتشكيله وصلاحياته المحددة ومستوى توظيفه، علاوة على تكلفته السنوية. ويسرنا أن الاقتراح لم يعمد إلى إنشاء وظائف دائمة جديدة تتجاوز ولاية الأمين العام المساعد الجديد، الأمر الذي يحتاج إلى مزيد من التوضيح لدعم شبكة تنسيق البحوث. ولكننا نود التأكد من أن مركز الدعم المتوخى سيسهم في تحسين أعمال ونتائج معاهد البحوث القائمة إلى جانب تعزيز الشراكات، بدلا عن إنشاء ولاية جديدة دون توفر توجيهات واضحة، لأن من شأن ذلك أن يتعارض مع الحجة الداعية إلى تكامل وتعميم المهام.

ونلاحظ – بما يتفق مع النقطة السابقة – الإشارات العديدة الواردة في الوثيقة برمّتها إلى الحفاظ على آليات الإدارة القائمة لمعاهد البحوث. وعليه، فإننا نود أن نفهم بشكل أفضل موقف الأمين العام المساعد الجديد نظرا لصلته بتنسيق الشبكة المعنية. فعلى سبيل المثال يتمتع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بالاستقلال الذاتي، ويعمل على إجراء البحوث المستقلة في إطار هياكل الأمم المتحدة، ويقدم تقاريره إلى مجلس عيّنه الأمين العام. ومن شأن النص بصورة

واضحة فيما يتعلق بدور ومسؤوليات هذه الصلاحية الجديدة للأمين العام المساعد، واستمرار تمتع المعهد بالاستقلال الذاتي، أن يساعد في التخفيف من الشواغل المتعلقة باستقلال تلك الكيانات.

وأخيرا، نلاحظ الإشارة إلى استمرار معاناة بعض المؤسسات من صعوبات مالية بسبب المناخ المالي العالمي الحالي. ونرى أن من المفيد للغاية تعزيز التمويل المستدام عن طريق اتباع خطة استراتيجية. ونود أن نفهم بشكل أفضل كيفية صياغة وثيقة تتعلق بجمع الأموال بطريقة استراتيجية مشتركة، ما دامت مؤسسات البحث تحصل في الكثير من الأحيان على التمويل اللازم لأنشطتها من مصادر مختلفة ذات خبرات ومصالح مختلفة أيضا.

ختاما، نعرب عن تقديرنا للمشاورات التي شرع في المشاركة فيها بالفعل فريق إدارة التغيير مع أصحاب المصلحة المعنيين. ونأمل في الحصول على مزيد من التوضيح بشأن تفاصيل هذا الاقتراح ونحن نمضي قدما. وما زالت الولايات المتحدة تؤيد الأفكار والمقترحات التي من شأنها أن تساعد على تحقيق مكاسب فعلية في الكفاءة، في ذات الوقت الذي تكفل فيه عدم المساس بأعمال ونتائج مختلف الكيانات التقنية، فضلا عن قدرتها على مواصلة عملها.

السيد غايليوناس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ليتوانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد ودوله الأعضاء. وأود الآن أن أتناول بالتفصيل بعض المسائل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لليتوانيا.

نرى أن من الضروري اتباع نهج متعدد الأطراف إزاء عدم الانتشار ونزع السلاح بغية وضع القواعد الدولية الأساسية والحفاظ عليها وزيادة تعزيزها. وترى ليتوانيا – بوصفها مؤيدا قويا لتعددية الأطراف الفعالة – أن اللجنة الأولى، ومؤتمر نزع السلاح، وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، والمجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، والمعاهدات والنظم الدولية ذات الصلة في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح، تشكّل جميعا عناصر هامة ويعزز كل منها الآخر في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح.

ونأسف لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن بعد من الخروج من المأزق الذي طال أمده، ويشرع في العمل الموضوعي في دورته لعام ٢٠١٣ بالرغم من النداءات الواضحة الموجهة إليه من قبل الجمعية العامة، وبالرغم من ذلك العدد الذي لا يحصى من المنتديات الأخرى، علاوة على العدد الكبير من كبار المسؤولين الذين خاطبوا المؤتمر. ومنذ المفاوضات الناجحة بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦ ما يزال التفاوض على معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف – من قبيل اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، واتفاقية الذخائر العنقودية – يجري خارج إطار مؤتمر نزع السلاح، الأمر الذي يقوض سلطته. وما يزال ذلك المأزق مثيرا للقلق، الأمر الذي يجعل اعتماد وتنفيذ برنامج للعمل أكثر إلحاحا من ذي قبل. ونأمل أن يؤدي إنشاء الفريق العامل غير الرسمي بموجب المقرر الوارد في الوثيقة CD/1956/Rev.1 إلى نتائج عملية وملموسة في ذلك الصدد.

ونظرا لاستمرار الجمود في المؤتمر، فإن المجتمع الدولي بحاجة إلى التفكير في الخيارات المتاحة له، بما في ذلك، تحديد وسائل أخرى لضمان إحراز التقدم عند الاقتضاء. وعليه، فإننا نرحب بالمبادرات الرامية إلى استكشاف سبل المضي قدما ما دمنا ننظر إليها بوصفها زخما إضافيا يمكن أن يفضي في نهاية المطاف إلى بدء المفاوضات بشأن المسائل المعلقة الأكثر موضوعية بشأن جدول الأعمال الحالي للمؤتمر على الأقل.

وما يزال توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح مسألة طال انتظارها لما يزيد على عقد من الزمان، وينبغي معالجتها دون

تأخير. ويتسق هذا النداء مع النظام الداخلي للمؤتمر الذي ينص على استعراض مسألة العضوية على فترات منتظمة. وتمشيا مع التزامها الطويل الأمد بالانضمام إلى مؤتمر نزع السلاح، تشاطر ليتوانيا دعوة البلدان الأخرى إلى تعيين مقرر أو منسق خاص معني بتوسيع عضوية المؤتمر، على أن يتولى تيسير إجراء مناقشات بشأن هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح دون إصدار حكم مسبق على نتائجها.

أخيرا وليس آخرا، يكرر القرار ٨٧/٦٥ ضرورة أن يواصل المعهد إجراء بحوث مستقلة بشأن المشاكل المتصلة بنزع السلاح والأمن، وأن يواصل إجراء البحوث المتخصصة التي تتطلب درجة عالية من الخبرة الفنية. والمعهد عنصر موثوق به من عناصر آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وقد أنيط به القيام بدور فريد. ونعرب عن تقديرنا العميق لأنشطة المعهد فيما يتعلق بإجراء البحوث المستقلة في مجال نزع السلاح. وعليه نشدد على أهمية أن يحافظ المعهد على استقلاله الذاتي على النحو المنصوص عليه في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، فضلا عن التأكيد عليه في القرار ٨٧/٦٥.

السيدة ليديسما هيرناندیث (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): لقد أنشأت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح آلية نزع السلاح التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، التي تضطلع فيها جميع البلدان والهيئات بدور أساسي ومهام محددة نرى أنه ينبغي المحافظة عليها.

تولي كوبا أهمية كبرى لضرورة تحقيق تقدم ملموس في المفاوضات والمداولات في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ونولي أولوية قصوى للالتزام الدولي بتحقيق نزع السلاح النووي. ونكرر التأكيد في ذلك السياق، على ضرورة تعددية الأطراف باعتبارها المبدأ الأساسي للمفاوضات في مجال نزع السلاح. ونرى أن الحلول المتفق عليها على أساس من تعددية الأطراف – وفقا لميثاق الأمم المتحدة – هي السبيل الوحيد المستدام للتصدي لمسائل نزع السلاح والأمن الدولي.

ونشدد على أهمية وصلاحية هيئة نزع السلاح بوصفها هيئة تداولية متخصصة ذات عضوية عالمية وتتيح إجراء مناقشات مفصلة بشأن أكثر المواضيع أهمية. ويسرنا أن هيئة نزع السلاح قد توصلت إلى اتفاق على خطة لعملها الموضوعي خلال دورة السنوات الثلاث المقبلة، وأنها تشمل مسألة التوصيات المتعلقة بتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وتؤيد كوبا تماما عمل هيئة نزع السلاح، وتأمل أن تبدي جميع الدول الإرادة السياسية والمرونة اللازمتين للتوصل إلى اتفاقات بشأن تقديم توصيات موضوعية.

وفي السياق نفسه، يضطلع مؤتمر نزع السلاح بدور فريد، بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف بشأن المعاهدات في ميدان نزع السلاح.

ونشعر بالقلق جراء الفكرة التي يروج لها البعض، أي تهميش مؤتمر نزع السلاح حيث يدعون أنها هيئة لا فائدة منها. وكوبا لا تؤيد وجهة النظر تلك. نكرر الحفاظ على مؤتمر نزع السلاح وتعزيزه وأن يظل مسؤوليتنا المشتركة. ولا بد للمؤتمر من أن يعتمد فوراً برنامج عمل واسع ومتوازن جيداً يأخذ بالحسبان الأولويات الحقيقية في ميدان نزع السلاح ابتداءً بنزع السلاح النووي.

وفي ذلك الصدد، سوف تقدم البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز مبادرة جديدة إلى اللجنة الأولى تهدف إلى متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي (انظر A/68/PV.11) الذي انعقد بنجاح في ٢٦ أيلول/سبتمبر. سوف تقدم حركة عدم الانحياز مشروع قرار يوصي، في جملة أمور، بتسمية ٢٦ أيلول/سبتمبر يوما دوليا للقضاء التام على الأسلحة النووية. إن مشروع القرار الذي ستقدمه الحركة يقترح فقرة جديدة تتناول الحاجة الماسة إلى البدء فوراً بالمفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في إطار مؤتمر نزع

السلاح. وكجزء من تلك المبادرة الجديدة، نقترح دمج ثلاثة مواضيع مدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح وهي: نزع السلاح النووي، والمواد الانشطارية التي تستخدَم في صنع الأسلحة النووية، والضمانات الأمنية السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ذلك سوف يتجسد في اتفاقية شاملة بشأن حظر الأسلحة النووية ستشمل حظر حيازة هذه الأسلحة، وتطويرها، وإنتاجها، وحيازتها، واختبارها، وتخزينها، ونقلها، واستخدامها أو التهديد باستخدامها، ومن ثم تدميرها. أنها مبادرة تنم عن النية الحسنة وتسعى أيضاً إلى إنهاء الجمود في مؤتمر نزع السلاح. ونأمل من جميع الدول الأعضاء، وخاصة تلك التي أعربت عن قلقها إزاء الجمود الحالي في آلية نزع السلاح أن تؤيد مشروع القرار.

وعلاوة على ذلك، نود أن نبرز أن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي كان قدوة طيبة جداً للدور الفعال والاستباقي الذي يمكن أن تقوم به الجمعية العامة، وينبغي أن تقوم به في تحديد وتعزيز الأعمال الملموسة لتحقيق الهدف الأساسي المتمثل في نزع السلاح النووي.

بالإضافة إلى ذلك، نود أيضاً أن نبرز قلقاً عاماً إزاء تفشي المبادرات لإنشاء أفرقة خبراء بعضوية مقيدة أو محدودة لتناول مسائل نزع السلاح والمسائل المتعلقة بتحديد الأسلحة التي تعتبر حساسة جداً وموضع اهتمام جميع الدول الأعضاء. ونعتقد أن إنشاء أفرقة خبراء ينبغي أن يكون الاستثناء وليس القاعدة. وبدلاً من ذلك، ينبغي فعل الكثير لتعزيز عمليات شفافة وشاملة بحيث يمكن، في ظل ظروف متساوية، شمول جميع الدول الأعضاء في الهيئات التي أنشأتها آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح والتي يمكن إجراء المناقشات بشأنها بدلاً من أن يقتصر عقدها على أفرقة الخبراء.

أود أن أختتم كلمتي بالقول أن كوبا تؤيد الجهود التي بُذلت لتعزيز آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. ومهما يكن من أمر، ما زلنا نعتقد أن الجمود الذي يؤثر على جزء كبير من تلك الآلية مرده بصورة أساسية إلى عدم توفر الإرادة السياسة لدى بعض الدول لإحراز تقدم حقيقي في ميدان نزع السلاح النووي. ونعتقد أنه يتعين على جميع الدول أن تواصل فعل المزيد للوفاء بتوقعات المجتمع الدولي في ميدان نزع السلاح.

الرئيس: لقد استنفدنا تقريباً الوقت المتاح لنا. لذلك سوف أعطي الكلمة للوفود التي ترغب بإدلاء بيانات ممارسة لحق الرد.

السيد يو ييون تشول (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتكلم رداً على تعليقات ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الواردة في بيانه الذي أدلى به هذا الصباح باللغة الإسبانية (انظر A/C.1/68/PV.13) والذي قال فيه أن كوريا الشمالية واجهت تهديدات نووية. وفي ذلك الصدد، أود أن أذكر عدة حقائق موضوعية تتعلق بالطريقة الخطيرة والمخيفة التي تهدد بها كوريا الشمالية جمهورية كوريا والولايات المتحدة.

أولاً، في ٧ آذار/مارس، هددت كوريا الشمالية بتوجيه ضربة نووية على أرض الولايات المتحدة. بعد أربعة أيام، أعلنت كوريا الشمالية بصورة انفرادية إلغاء اتفاق الهدنة. بالإضافة إلى ذلك، صممت كوريا الشمالية ونشرت دعاية مستهجنة ومربكة ونشرتها في فيديو على اليوتيوب تصور نيويورك وألسنة اللهب تلتهمها. وعلاوة على ذلك، قامت كوريا الشمالية بقطع الخط العسكري الساخن مع جمهورية كوريا وأعلنت أنها دخلت حالة حرب من خلال وسائط الإعلام التابعة لدولتها. في نيسان/أبريل، هددت كوريا الشمالية أيضاً جميع الشركات الأجنبية والسياح في جمهورية كوريا وأخبرهم بالمغادرة وقالت أنها على شفى حرب نووية. انطلاقاً من تلك الحقائق فحسب، من الواضح تماماً من هو الذي كان مسؤولاً حقاً عن التسبب في التوترات وتصعيدها في الربيع الماضي في المنطقة.

وعلى النقيض من حجة وفد كوريا الشمالية، فإن المناورات المشتركة بين جمهورية كوريا والولايات المتحدة كانت ذات طبيعة دفاعية بحتة، وما برحت تمارس لعقود الآن. وقد أدت حقاً دوراً في ضمان السلم والاستقرار في المنطقة إزاء خلفية الخطر الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

بالإضافة إلى ذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد مجدداً وأشدد بأنه لا توجد أسلحة نووية على أراضينا. وما زالت جمهورية كوريا ثابتة على سياستها الراسخة بشأن التقيد بالبيان المشترك لعام ١٩٩٢ بشأن نزع الطابع النووي عن شبه الجزيرة الكورية وكوريا الشمالية طرف أيضاً في ذلك البيان.

كيم جو سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإسبانية): لقد استمعت من فوري إلى البيان الذي أدلى به وفد كوريا الجنوبية، وهو أسخف بيان ممكن. إني أعرف منذ البداية بأنهم سيعلقون على المناورة العسكرية التي يقومون بها كل عام وبأنها ذات طابع دفاعي. اسمحوا لي مرة أخرى أن أبين إن حاملات الطائرات التابعة للولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، بما في ذلك حاملة طائرات الأمريكية جورج واشنطون، والمعروف بأنها قاعدة عسكرية عائمة، وآليات الحرب التي ما برحت تمخر عباب البحار كما يروق لها بالقرب من المياه الكورية في الشرق وفي الغرب وفي الجنوب. ذلك يبين أنها قد تجاوزت المدى بالفعل. إن تلك المغامرة والمناورات التي قامت بها الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية تسعى إلى استفزاز حرب نووية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبذلك تهدد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عسكرياً.

إن وفدي يرفض رفضاً كاملاً، الملاحظات السخيفة التي صدرت مرة أخرى. وكما قلنا في وقت سابق، نريد أن يعرف وفد كوريا الجنوبية أنه يتعين على حكومة كوريا الجنوبية أن تتصرف بحصافة وأن تولي اهتماماً دقيقاً للطريقة التي تتطور بها الحالة وأن تفهم على من يقع اللوم بصورة رئيسية عن تهديدات السلم والحالة في شبه الجزيرة الكورية.

السيد يو ييون تشول (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتكلم باقتضاب رداً على ادعاء ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي استمعنا إليه تواً.

أود أن أقول بأنه لو لم يكن هناك تهديد من كوريا الشمالية لن تقوم جمهورية كوريا والولايات المتحدة بإجراء مناورات دفاعية مشتركة.

أود أيضاً أن أسترعي الانتباه إلى جانبين. أولاً، تمارس كوريا الشمالية حق الرد بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة.

إن كانت كوريا الشمالية عضوا في الأمم المتحدة، فليس لها حق فحسب، بل وعليها واجب الالتزام بميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن. لذلك فإنني أحث كوريا الشمالية بقوة على أن أول ما ينبغي لها أن تفعله، قبل ممارسة حقها في الرد بصفتها عضوا في الأمم المتحدة، هو الوفاء بالتزامها بالتقيد بالميثاق وبجميع قرارات مجلس الأمن، من قبيل القرارات ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣)، على سبيل المثال لا الحصر. كما أن المادة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة تقصر بوضوح عضوية الأمم المتحدة على الدول المحبة للسلام التي تقبل التزاماتها بمقتضى الميثاق وتنفذها. إن الميثاق ليس قائمة نختار منها، ليس بوسع كوريا الشمالية أن تقبل جزءا وترفض الآخر.

ثانيا، إن كانت كوريا الشمالية ترغب في إحلال السلام والاستقرار من خلال نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، فإن ما يجب عليها أن تفعله على سبيل الاستعجال هو الانضمام في أقرب وقت ممكن إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتقيد باتفاق الضمانات الخاص بها في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بغية تحقيق نزع السلاح النووي

في شبه الجزيرة الكورية بالوسائل السلمية. بعد ذلك، وعندئذ فقط، يمكن لكوريا الشمالية أن تتكلم عن نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية.

السيد كيم جو سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أعتقد أن وفد كوريا الجنوبية اعتاد عادة سيئة للغاية تتمثل في إثارة قضايا لا علاقة لها في الواقع بحق الرد الذي مارسته للتو. لقد غير الوفد ما يقوله بشأن العديد من المسائل في مناسبات مختلفة. إنني في الواقع في وضع يسمح لي أن أطلب منه مرة أخرى تقديم إيضاح أكبر، حيث أنني لم أفهم حقا ما عناه ممثل كوريا الجنوبية ردا على التعليقات التي أدلينا بها من فورنا.

أولا، إنني أرفض كلية – على الرغم من أنه كان من الصعب فهم أو إدراك ما قاله بالضبط – التعليقات التي أدلى بها ممثل كوريا الجنوبية من فوره. ثانيا، لقد أوضحنا مرارا موقفنا فيما يتعلق بالمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. على الكوريين الجنوبيين تعلم كيفية التكلم، وأن يضعوا أنفسهم في موقف يسمح لهم بأن يذكروا بالفعل المسألة النووية للبلد الذي أوجدها، وهو الولايات المتحدة، وليس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.